



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم التجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري
للفترة (1990-2017)

تحت إشراف الدكتور:

✓ أحمد رضا زهواني

إعداد الطالبين:

✓ أبو بكر خالدي

✓ عبد الكريم دبار

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ/د نصر حميداتو	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	رئيسا
د/ أحمد رضا الزهواني	أستاذ محاضر	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مشرفا ومقررا
د/ محمد الحافظ عيشوش	أستاذ محاضر	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي: 2018/2019

إهداء

إلى من قال فيهما عز وجل

"وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا
أُفٌ وَلَا تَهْتَمْ لَهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا....."

سورة الإسراء الآية 23

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم..... الوالد العزيز.

إلى من مزج الحب والحنان وبلسم الشفاء..... أمي الغالية.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة..... إخوتي وأخواتي.

إلى مهجة القلب ومسكن الروح..... نزوجتي الغالية.

إلى الشموع الصغيرة المنيرة للحياة حين الظلمة..... أبنائي الأعزاء.

إلى كل من أسدى إلي معروفاً أو نصحاً أو عوناً..... وأصدقائي الأعزاء.....

إليهم جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع عرفانا وتقديرا.

إهداء

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما ...

إلى والدي حفظهما الله ...

إلى من روجتي اعتزازنا ووفاء ...

إلى بناتي ... عطفًا وحنانًا ...

إلى إخوتي ... وكل الأهل والأقارب ...

إلى كل الأصحاب ... والأصدقاء ... والنزملاء ...

إليكم جميعاً أهدي هذا العمل .

كلمة شكر

قال الله تعالى: ﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿من لا يشكر الناس لا يشكر الله﴾

بعد الثناء والحمد لله الذي وفقنا لإعداد هذا العمل لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر وعظيم الامتنان للذين كانوا وراء هذا العمل وساهموا كل من موقعه في تقديم ما يستطيع من عون، ونخص بالذكر

الأستاذ المشرف أحمد رضا زهواني

على ما قدمه من ملاحظات وتشجيعات وحث على الاستمرار، فكانت توجهاته وإرشاداته ذات منفعة وفائدة لنا في تحديد ماهية موضوع الدراسة والتي كان لها الأثر الأكبر في إتمام هذا العمل . وإلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الوادي عبر مختلف مراحل

الدراسة .

ملخص

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بامتياز، ويظهر ذلك جليا من خلال حساسية أغلب مؤشرات التوازن الاقتصادي لسعر برميل النفط، والتي من بينها الميزان التجاري، حيث يخضع ويتأثر بتقلبات أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى (الناتج المحلي الخام، سعر الصرف والتضخم) ارتفاعا وانخفاضاً، وهذا ما ركزت عليه دراستنا للفترة 1990-2017.

وقد أظهرت نتائج الدراسة الإحصائية باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية أن هناك علاقة طردية قوية بين أسعار النفط ورصيد الميزان التجاري، في حين كانت علاقته عكسية مع الناتج المحلي الخام.

الكلمات المفتاحية: سعر برميل النفط، رصيد الميزان التجاري، الناتج المحلي الخام، العوائد النفطية، الصادرات الإجمالية.

تصنيف جال: C13 C15 C22 F10 F11 F12

Abstract

The Algerian economy is considered to be a rent-seeking economy. This is evident from the sensitivity of most indicators of the economic equilibrium of the price of oil, including the trade balance, which is influenced by fluctuations in oil prices and some other economic variables (GDP, exchange rate and inflation) The focus of our study for the period 1990-2017.

The results of the statistical study showed that by using the method of the least squares, there is a strong positive relationship between oil prices and the net trade balance, while its relation was inverse to GDP.

Keywords: Oil Barrel Price, Net Trade Balance, Gross Domestic Product, Oil Revenue, Total Exports.

JEL- codes: C13 C15 C22 F10 F11 F12.

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
05	التركيبية الهيدروكاربونية للبترو	(1-1)
12	تقلبات أسعار البترول الخام للفترة 2017/1861 .	(2-1)
17	تطور أسعار النفط من 1946 الى غاية 2019 .	(3-1)
29	العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري	(4-1)
34	يوضح آلية التوازن في ظل قاعدة الذهب	(5-1)
36	يوضح آلية التوازن في ظل سعر الصرف المرن	(6-1)
50	تطور العوائد النفطية خلال الفترة 1990-2017.	(1-2)
52	تطور الناتج المحلي الخام (1990-2017)	(2-2)
54	تطور الصادرات الجزائرية (1990-2017)	(3-2)
56	تطور الواردات الجزائرية (1990-2017)	(4-2)
58	تطور الميزان التجاري الجزائري (1990-2017)	(5-2)
60	نظريات الميزان التجاري	(6-2)
64	اختبار التوزيع الطبيعي	(7-2)
65	اختبار 1 داربون واتسون DW	(8-2)
65	اختبار 2 داربون واتسون DW	(9-2)
67	اختبار التوزيع الطبيعي	(10-2)

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
05	المعدل العام لنسب العناصر المكونة للبترو	(1-1)
49	تطور قيمة الصادرات النفطية تبعا لتطورات أسعار النفط خلال الفترة 1973 - 2016.	(1-2)
51	تطور الناتج المحلي الخام (1990-2017)	(2-2)
54	تطور الصادرات الجزائرية (1990-2017)	(3-2)
56	تطور الواردات الجزائرية (1990-2017)	(4-2)
57	تطور الميزان التجاري الجزائري (1990-2017)	(5-2)
61	متغيرات الدراسة ومصادر البيانات	(6-2)
62	مخرجات النموذج الأول	(7-2)
62	مخرجات النموذج الثاني	(8-2)
63	مخرجات النموذج الثالث	(9-2)
66	مخرجات النموذج بإدراج المتغير AR	(10-2)
66	مخرجات النموذج بإدراج المتغير AR	(11-2)
67	اختبار التجانس	(12-2)
68	اختبار التغيير الهيكلي	(13-2)
68	تقدير أثر تقلبات أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة 1990-2017	(14-2)

فهرس المحتويات

الصفحة	عنوان الجدول
	إهداء
	شكر وعرفان
	ملخص الدراسة
II	فهرس المحتويات
V	فهرس الجداول
VII	فهرس الأشكال
IX	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
46-03	الفصل الاول : عموميات حول النفط والميزان التجاري
03	المبحث الأول : ماهية البترول
03	المطلب الأول: مفهوم البترول
03	الفرع الأول : لمحة تاريخية
04	الفرع الثاني : تعريف البترول
06	الفرع الثالث : أهمية البترول في الاقتصاد الحديث
09	المطلب الثاني: تقلبات أسعار البترول ومحدداتها
09	الفرع الأول: مفهوم السعر البترولي وأنواعه
10	الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في تقلبات سعر البترول
12	الفرع الثالث: العوامل المتحركة في تحديد سعر البترول
14	المطلب الثالث : الأزمات النفطية وتداعياتها
14	الفرع الأول: الأزمات النفطية العالمية
17	الفرع الثاني: الآثار المترتبة عن الأزمات النفطية
21	المبحث الثاني: الإطار النظري للميزان التجاري
21	المطلب الأول: أساسيات ميزان المدفوعات
21	الفرع الأول: مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات
23	الفرع الثاني: أقسام ميزان المدفوعات
26	المطلب الثاني: ماهية الميزان التجاري
26	الفرع الأول: مفهوم الميزان التجاري وأهميته
27	الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري

30	المطلب الثالث: التوازن والاختلال في الميزان التجاري
30	الفرع الأول: الفائض والعجز التجاريين
31	الفرع الثاني: أنواع الاختلال في الميزان التجاري
32	الفرع الثالث: طرق علاج الاختلال في الميزان التجاري
38	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
46	خلاصة الفصل
70-48	الفصل الثاني: الأهمية المالية والاقتصادية لقطاع المحروقات في الجزائر
48	تمهيد
49	المبحث الأول : أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري
49	المطلب الأول: تطور العائدات النفطية في الجزائر
51	المطلب الثاني: انعكاس العائدات النفطية على الاقتصاد الجزائري
51	الفرع الأول: الناتج المحلي الإجمالي
53	الفرع الثاني: الصادرات
55	الفرع الثالث: الواردات
57	الفرع الرابع: الميزان التجاري
59	المبحث الثاني : دراسة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري
59	المطلب الأول: مجتمع الدراسة
61	المطلب الثاني: تقدير واختبار النموذج
68	المطلب الثالث: تحليل وتفسير النتائج
70	خلاصة الفصل
72	خاتمة
75	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة المحتويات

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	البيانات الإحصائية المدرجة في الدراسة
02	تقدير النموذج الأول
03	تقدير النموذج الثاني
04	تقدير النموذج الثالث
05	تقدير النموذج الثاني مع إدراج الإبطاء
06	تقدير النموذج الثاني مع إدراج AR
07	تقدير النموذج الثاني مع إدراج AR واستبعاد التضخم
08	اختبار التجانس
09	اختبار التغيير الهيكلي

1. تمهيد

يعتبر النفط عصب الاقتصاد العالمي الحديث فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة، ومحور كل من الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، وقد أصبح عنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية، وقد أخذ النفط المكانة الأهم في مصادر الطاقة التي تعتمد عليها الحضارة البشرية طوال القرن العشرين حيث اعتمدت عليه بشكل كبير، ويعرف القرن العشرين بقرن النفط، حيث تطورت وتوسعت استخداماته واكتسب مكانة هامة، حيث أصبح يلعب دورا هاما في الحياة البشرية في حالات السلم، وتتعاظم هذه الأهمية في أوقات الحرب، مما جعله أكثر سلعة إستراتيجية في هذا العصر، ولذلك أصبحت الدول تصيغ سياستها تبعا لحاجتها له، حيث برز مفهوم أمن الطاقة على نطاق واسع، ولذلك أصبحت أسعار النفط ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمنتجي النفط والمستهلكين له كما وأصبح يشكل حيزا معتبرا في سوق المبادلات التجارية الدولية، هذا الحيز المعتبر الذي يحتله في الاقتصاديات العالمية جعل لتقلبات أسعاره تأثيرا مباشرا وغير مباشر على صادرات وواردات الدول المنتجة والمستهلكة له على حد سواء.

والجزائر كغيرها من الدول المنتجة للنفط والتي يرتبط اقتصادها ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات حيث تشكل صادراتها النفطية ما يفوق 97% من إجمالي صادراتها، إذ تعتبر العوائد النفطية بمثابة الرئة التي يتنفس من خلالها الاقتصاد الوطني.

2. الإشكالية العامة:

مما سبق ذكره يتضح أن هناك علاقة وطيدة بين تقلبات أسعار البترول والميزان التجاري في الجزائر تدفعنا للبحث عن مختلف التفاعلات والتأثيرات لهذه العلاقة ومنه كانت صياغة إشكالية هذا البحث كما يلي:

"ما مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990-2017؟"

3. الإشكاليات الفرعية:

ولمحاولة الإجابة عن الإشكالية العامة استعنا ببعض التساؤلات الفرعية المدعمة للموضوع والتي هي كالتالي:

✓ ما هي العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار النفط؟

✓ إلى أي مدى يساهم قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري؟

- ✓ ما مدى تأثير أسعار النفط و الناتج المحلي الإجمالي على الميزان التجاري الجزائري؟
 - ✓ هل لمعدلات التضخم وأسعار الصرف أثر على صافي الميزان التجاري؟
- 4. الفرضيات :**

أما الفرضيات التي اعتمدت الإجابة على هاته التساؤلات فكانت كالتالي:

- ✓ هناك العديد من العوامل التي تتحكم في أسعار النفط وتقلباته في الأسواق العالمية.
- ✓ يلعب قطاع المحروقات الدور الأكبر في الاقتصاد الوطني بدون منازع وتعتمد كل خطط التنمية عليه.
- ✓ يتأثر الميزان التجاري الجزائري بأسعار النفط وكذا الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا وانخفاضاً.
- ✓ إن لمعدلات التضخم وأسعار الصرف أثر على صافي الميزان التجاري.

5. أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا إلى توضيح النقاط التالية:

- ✓ إبراز الإطار المفاهيمي والنظري للبترو، ومحاولة الوقوف على العوامل المؤثرة والمحددة لأسعاره وكذا أنواعها.

- ✓ محاولة الوقوف على أهمية النفط في الاقتصاد الوطني والعالمي.
- ✓ تحليل العلاقة بين أسعار النفط والميزان التجاري الجزائري.

6. أهمية الدراسة:

تكتسي دراسة أسعار النفط والميزان التجاري أهمية بالغة نظرا للاعتبارات التالية:

- ✓ لأن النفط يعتبر من أهم المتغيرات التي تؤثر على النمو الاقتصادي للبلد.
- ✓ لأن الميزان التجاري هو الصورة التي توضح وضعية البلد الاقتصادية.
- ✓ لأن القطاع النفطي يكتسي أهمية بالغة في معظم دول العالم، حيث أنه لم يعد كمصدر للطاقة فقط بل أصبح كمصدر للتمويل.

7. مبررات اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار هذا الموضوع إلى أسباب ذاتية شخصية وأخرى موضوعية.

أ- أسباب ذاتية:

✓ الميل الشخصي للبحث في هذا الموضوع.

✓ يندرج هذا الموضوع في إطار التخصص وكذا العلاقات الاقتصادية الدولية.

ب- أسباب موضوعية:

✓ نظرا لأهمية قطاع المحروقات في العالم، خصوصا في ظل التحولات الراهنة التي يشهدها الاقتصاد النفطي.

✓ رغبتنا في الاطلاع على وضعية الميزان التجاري الجزائري خاصة في ظل ارتباط اقتصادنا بالنفط.

8. حدود الدراسة:

للإجابة على التساؤلات الموضوعية وللوصول إلى الأهداف المرغوبة بدقة وموضوعية تم إنجاز الدراسة ضمن

الحدود التالية:

أ- الحد الموضوعي: يتمثل في تحديد مدى تأثير أسعار النفط على الميزان التجاري.

ب- الحد المكاني: اخترنا أن تكون دراستنا التطبيقية لهذا الموضوع على الميزان التجاري الجزائري.

ت- الحد الزمني: تمتد فترة الدراسة لهذا الموضوع ما بين (1990-2017)، حيث تعتبر سنة 1990 سنة

التحول من الاقتصاد المخطط والولوج إلى اقتصاد السوق، في حين تعتبر سنة 2017 سنة التعافي من الأزمة

النفطية التي شهدتها السوق النفطية سنة 2014.

9. المناهج والأدوات المتبعة في الدراسة:

تختلف المناهج المتبعة في كل دراسة حسب طبيعة الموضوع وكذا الإشكالية المطروحة، أما فيما يتعلق

بموضوعنا المتمثل في أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري (1990-2017)، سنستخدم

المنهج التاريخي لتحدث عن لحظة تاريخية عن النفط وعن الأزمات التي عرفها القطاع النفطي، في حين نوظف

المنهج الوصفي للكلام عن الميزان التجاري، ونستخدم الإحصاء والقياس في دراستنا لمدى تأثير أسعار البترول

على الميزان التجاري، لنوظف المنهج التحليلي في تحليل وتفسير نتائج دراستنا القياسية.

10. صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا جملة من الصعوبات خلال إعدادنا لهذه الدراسة، غير أنها في مجملها لا تختلف عن الصعوبات

التي يواجهها الباحثون عموما في هذا الموضوع، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

✓ قلة المراجع المتعلقة بهذه الدراسة في المكتبات الجامعية.

✓ تضارب الإحصائيات واختلافها أحيانا.

✓ تعذر وصولنا لبعض الإحصائيات.

11. هيكل البحث:

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة في بحثنا قمنا بتقسيمه إلى فصلين، حيث تناولنا في الفصل الأول عموميات حول النفط والميزان التجاري، إذ تناولنا لمحة تاريخية عن النفط وكذا العوامل المحددة والمتحركة في تقلبات سعره، لنعرج على الميزان التجاري ونوضح مفهومه والعوامل المؤثرة فيه إضافة إلى اختلاله وطرق معالجته، ثم نتطرق إلى جملة من الدراسات السابقة.

أما في الفصل الثاني فقد تكلمنا عن دور النفط وعوائده على بعض مؤشرات الاقتصاد الوطني كالناتج المحلي الخام كذا الصادرات والواردات، لنعرج على الدراسة القياسية وقياس مدى تأثير أسعار النفط ارتفاعا وانخفاضا على رصيد الميزان التجاري.

تمهيد:

يعتبر النفط الخام أحد أهم مصادر الطاقة في العالم، وهو يشكل سلعة استراتيجية دولية تتضمن قيمة اقتصادية عالية، وتأتي أهمية النفط الخام من وفرته النسبية، وقلة تكلفته قياسا إلى مصادر الطاقة الأخرى، بالإضافة إلى سهولة نقله وتوزيعه كما أن دوره يعتبر حيويا في العالم المعاصر وذلك لتعدد استعمالاته سواء في الصناعة أو الزراعة، فضلا عن استعمالاته في الحياة اليومية للإنسان، مما مكنه من اكتساب مكانة مهمة ضمن أطر التجارة الدولية وموقعا خاصا في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية، حيث يأخذ حيزا هاما في المبادلات الدولية مما يجعله يأخذ نسبة كبيرة في الموازين التجارية للدول المصدرة والمستوردة على حد سواء، وهذا ما دفع بالعديد من الباحثين إلى تناول هذا الموضوع من عدة جوانب مختلفة.

ومن خلال هذا الفصل الموسوم بـ: **عموميات حول النفط والميزان التجاري** سنتطرق إلى كل ما سبق بشيء من التفصيل وذلك وفق ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول : ماهية البترول

المبحث الثاني : الإطار النظري للميزان التجاري

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

المبحث الأول : ماهية البترول

يعتبر البترول عصب الحياة والمحرك الرئيسي للتقدم الصناعي بصفة خاصة والتقدم الاقتصادي بصفة عامة، وهو يلعب دورا مهما في بناء الحضارة البشرية فقد استعمله العالم في حضارته القديمة كما اعتمد عليه حديثا في شكله الخام أو في عدة أشكال أخرى لإشباع رغبات وحاجات الأفراد، ونظرا للدور المتعاظم الذي يلعبه البترول في كافة الاقتصاديات سواء كانت متقدمة أو نامية، فقد حظي هذا الأخير بدراسة واهتمام العديد من نخب المؤسسات والهيئات العالمية والدولية .

المطلب الأول: مفهوم البترول

باعتبار البترول من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان ومكانته في الاقتصاد العالمي حيث يمثل المصدر الأساسي للتنمية الاقتصادية، وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى تطوره التاريخي وأهميته.

الفرع الأول : لمحة تاريخية

يعتبر البترول من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، فقد لعب دورا مؤثرا وفعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية والاقتصادية والدولية بصفة عامة، وقد عرف الإنسان البترول منذ آلاف السنين لكنه لم يكلف نفسه عناء البحث عليه، بل كان يستعمله حيث وجدته وعلى الحال التي وجدته عليها، وتذكر الكتب القديمة أن سيدنا نوح عليه السلام استخدمه في تر كيب سفينته، وقد عرفه إنسان العراق القديم والإنسان في منطقة باكو في الإتحاد السوفييتي والهنود الحمر في أمريكا الشمالية وفي مصر أيام الفراعنة الذين استخدموه في مواد التحنيط، وقد كانت معرفتهم له مرتبطة ببعض الظواهر التي شاهدها من خلال الانكسارات والشقوق في الأرض وانسياب تلك المادة، ويؤكد لنا تاريخ الحضارة البشرية استعمال البترول الخام قديما للتشحيم والإنارة كما استخدم كإسفلت للمباني ورصف الطرقات. ويقال أن أول بئر نفطية هي التي حفرت في جنوب إيران عام 500 ق م تقريبا كما يعتقد أن الصينيين كانوا يستخرجون البترول بواسطة أنابيب الخيزران منذ القرن الثالث قبل الميلاد.¹

وكان نجح "أدوين دريك" "Edwin Drake" في حفر أول بئر بترولي شمال غرب بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1859 م إيدانا بمولد صناعة البترول العالمية، التي لم تلبث أن أصبحت في أقل من نصف قرن إحدى الدعائم الرئيسية التي تركز عليها الحضارة الإنسانية، زاد الاعتماد على البترول كمصدر من مصادر الطاقة (فقطاع النقل وحده يعتمد على البترول بنسبة 97%) خاصة مع تزايد الاكتشافات منه، ومع توافر العديد

¹ د موري سمية، أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2015، ص 2.

من المزايا فيه والتي لا تتوافر في الفحم خاصة بعد تدمير مناجمه في أوروبا الغربية أثناء الحرب العالمية الثانية، وبذلك ظهر البترول على خريطة الطاقة وزادت نسبة مساهمته في ميزان الطاقة العالمي.¹

الفرع الثاني : تعريف البترول

إن استخدام كلمة أو مصطلح النفط ليس موحدًا في جميع الأوساط العلمية عامة أو الجامعية منها تحديدًا، سواء على الصعيد العربي بشكل خاص أو الدولي بشكل عام، فالبلدان الغربية تستخدم كلمة بترول لأن أصلها لاتيني، أما بلدان أوروبا الشرقية ذات الأصل السلافي فيستخدمون كلمة نفط بدلًا من بترول، أما في منطقتنا العربية من محيطها إلى خليجها منقسمون في استخدامهم لهذين المصطلحين، علما بأن الكلمتين (النفط أو البترول) يعينان نفس المادة، رغم أن البترول أكثر وضوحًا في دلالاته الموضوعية والعلمية في تجسيد معنى هذه المادة.²

يبدو أن كلمة البترول تنطبق على الهيدروكربونات السائلة فهي مرادفة لكلمة زيت الصخر وتعني Petroleum وتتسع في الاستخدام لتشمل الغاز الطبيعي Naturel Gaz أيضا وكلمة بترول هي في الأصل Petr زيت + Oléum صخر وهي كلمة لاتينية بمعنى زيت الصخر.³

ويعتبر البترول مادة بسيطة ومكعبة في ذات الوقت، فهو بسيط من حيث انه يتكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين والكربون، وهو مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزيئي لكل منها.⁴ مثلما هو موضح في الشكل التالي :

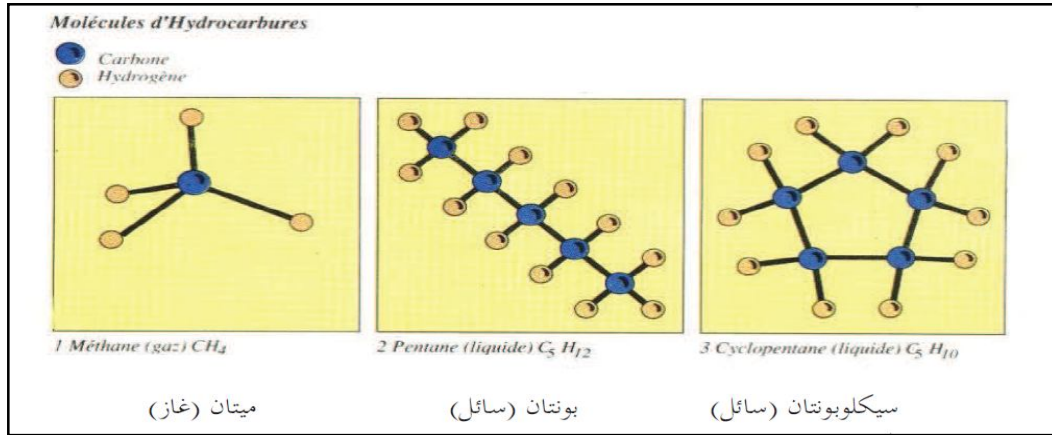
¹ دخلي عبد الرحمان، أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر 1986/2014، رسالة ماجستير، جامعة المدية، 2015/2014، ص 2.

² د أمينة مخلفي، محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي ج1، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014/2013، ص6.

³ قويدري فوشيح بوجعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، جامعة حسينة بن بوعلوي، الشلف، 2009/2008، ص2.

⁴ د أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص 7.

الشكل رقم (01-01): التركيبة الهيدروكربونية للبتترول



المصدر : د أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص7.

وعليه يمكن تعريف البترول من حيث تركيبه على أنه خليط معقد من غازات وسوائل ومواد صلبة من الهيدروكربونات والمركبات العضوية الأخرى، ويتفاوت تركيبه بشكل كبير من نوع إلى آخر، والمركبات العضوية كما هو معروف تتألف من الكربون والهيدروجين، وعناصر أخرى كالأوكسجين والنتروجين والكبريت كما يحتوي البترول على آثار من بعض العناصر المعدنية كالحديد والفانديوم والنيكل. ويشكل الميثان CH₄، والإيثان C₂H₆، والبروبان C₃H₈، والبيوتان C₄H₁₀ نسبة عالية من الهيدروكربونات المكونة للبتترول.¹ والجدول التالي يوضح المعدل العام لنسب العناصر المكونة للبتترول.

الجدول رقم(01-01): المعدل العام لنسب العناصر المكونة للبتترول

النسبة المئوية	العنصر
87-82	الكربون
15-11	الهيدروجين
4-0.2	الكبريت
1	الأوكسجين
أقل من 1%	الفسفور
0.1	المازوت
011- 0.05	الرماد

المصدر : د أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص8.

¹ الموقع : <https://slideplayer.com/slide/12348191>، الساعة 20:55 يوم 06 مارس 2019 .

الفرع الثالث : أهمية البترول في الاقتصاد الحديث

يحتل البترول مكان الصدارة في اقتصاديات الطاقة حيث يلعب دورا حيويا في العالم المعاصر كما يتزايد دوره باستمرار بسبب كثرته وتعدد استعمالاته سواء في الدفاع القومي أو في الصناعة أو حتى في الزراعة، فضلا عن استعمالاته في الحياة اليومية العادية للإنسان.¹

1. أهمية البترول في القطاع الصناعي:

يكرس ثلث البترول المستهلك في العالم لأجل تشغيل الصناعة، ويمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دونه فهو مصدر للحرارة، الطاقة المتحركة وأغراض أخرى، وهو أساس الصناعة البتروكيمياوية حيث تقدر عدد المنتجات البترولية بأكثر من 80 ألف منتج.²

2. أهمية البترول في القطاع الزراعي:

دخل القطاع الزراعي في الوقت الحاضر طوره الحديث الذي يمكن أن نطلق عليه "البترول - زراعة" وذلك لسببين رئيسيين هما:

أ- البترول كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة:

عند عرض الآلات التي تستخدم في الزراعة الحديثة لكانت كثيرة ومتنوعة، منها الجرارات ذات المحارث المتعددة، والبازرات الآلية، والمحشّات والحاصدات، والدراسات ومضخات الري، ومعاصر الزيت والمطاحن، وغيرها من الآلات التي تساهم في جميع أعمال الحقل الكثيرة والمتنوعة.³

ب- استعمال المنتجات البتروكيمياوية وأثرها في التقدم الزراعي:

تبرز أهمية الصناعة البتروكيمياوية على الصعيد الزراعي فيما تقدمه من منتجات كيميائية كالأسمدة الآزوتية

¹ بيرش أحمد، أثر الإيرادات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000/2012، رسالة ماجستير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2014/2015، ص5.

² دخلي عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص33.

³ المرجع أعلاه، ص 35.

(تستعمل في تسميد التربة وتحسين إنتاجيتها) والمبيدات الحشرية، وعلف الحيوانات، وجميعها تصنع من بعض المشتقات النفطية¹.

3. أهمية البترول في القطاع التجاري:

يشكل البترول ومنتجاته سلعة تجارة دولية لها قيمة مالية ضخمة، فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية البترول المستخرج في البلدان النامية، ومن ثم تبيع منتجاته المصنعة في أكثر من 100 بلد محققة بذلك أرباحا كبيرة، ففي سنة 1984 قدرت الأرباح الصافية لمجموع الاحتكارات البترولية الغربية حوالي 27 مليار دولار، كان نصيب الاحتكارات الأمريكية منها حوالي 20 مليار دولار، وخلال السنوات 1974 / 1983 حولت الشركات البترولية الأمريكية إلى بلدها الأم ما مقداره 110 مليار دولار كريح صافي نتيجة الاستثمارات البترولية في الخارج كما حولت الشركات البترولية البريطانية والهولندية والفرنسية إلى بلدانها في الفترة نفسها 30 مليار دولار نتيجة هذه العمليات، إذ يعتبر البترول الدولي صناعة تشمل المليارات من الدولارات، تؤثر بأوجه مختلفة في موازين المدفوعات لثلاث فئات من الدول، هي الدول المنتجة للبترول والدول المستهلكة وغير المنتجة وبلدان الشركات البترولية الكبرى².

4. أهمية البترول كمصدر للإيرادات المالية:

مصادر رأس المال في البلدان المنتجة تتركز أساسا على الإيرادات البترولية التي تشكل أهم مصادر التمويل للتنمية الاقتصادية كما أن الإيرادات البترولية لا تتعلق فقط بالدول المنتجة، وإنما كذلك الدول المستهلكة له، في شكل ضرائب على الاستهلاك مثلا، ويساهم البترول في توليد الإيرادات المالية بمقدار عال جدا، خاصة لما يكون في شكل مشتقات بترولية، ولقد شكلت نسبة مساهمة البترول في الدخل الوطني لمجموع الدول العربية لسنة 2005 نسبة قدرت بـ 38.8% أي ما يعادل 413.6 مليار دولار، وفي الجزائر مثلا يمثل حوالي 60% من الميزانية العامة للدولة، و 46% من الناتج الوطني الخام و 97% من إجمالي الصادرات³.

¹ دخلي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 35 .

² قويدري فوشيح بوجعة، مرجع سبق ذكره، ص 34.

³ دخلي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 36 .

ومن المؤكد أن البترول سيبقى يحتفظ بمركز اقتصادي ينافس كافة مصادر الطاقة البديلة، وسيبقى محتفظاً بهذه الأفضلية طيلة نصف القرن الواحد والعشرين، وذلك للسببين الآتيين:¹

السبب الأول: ويتمثل في قصور الطاقات البديلة عن حلوها محل البترول للاعتبارات التالية :

✓ تكاليفها الباهضة: إذ بينت التجارب أن بعض المصادر غير اقتصادية لتكاليفها الباهضة كما هو الحال لطاقة الرياح وطاقة أمواج المحيطات.

✓ انعدام الفاعلية: إذ بينت التجارب عدم فاعلية الاعتماد على بعض المصادر البديلة كالتجارب على استخدام الكحول المستخرج من الذرة وقصب السكر كوقود للسيارات.

✓ انعدام الأمان: إذ أن استخدام بعض البدائل كان غير آمن، مثل استخدام الطاقة النووية كمصدر للوقود في المجالات السلمية انتهى إلى حدوث كوارث مثل كارثة فوكوشيما.

✓ حماية البيئة: حيث أصبحت بعض مصادر الطاقة البديلة غير ملائمة للاستعمال بسبب الحملة الشديدة لنشطاء البيئة كمقاومتهم لعودة استخدام الفحم لما يحدثه من تلوث وأضرار على البيئة.

السبب الثاني: ويعود إلى المميزات والصفات الطبيعية والفنية التي يتمتع بها البترول ضمن مجموعة مصادر الطاقة المستغلة في العالم وأهم هذه المزايا :

✓ ارتفاع قيمته الحرارية مقارنة مع بقية المصادر الأخرى، حيث أن كمية الحرارة المتولدة منه تكون أكبر وأعلى من أي مصدر آخر.

✓ ضعف كلفة البترول الإنتاجية مع المصادر الأخرى للطاقة.

✓ توفره بكمية كبيرة رغم خاصية النضوب.

✓ مصدراً للعديد من المنتجات السلعية التي يحتاجها الإنسان في مختلف نشاطات الحياة ومصدراً للطاقة خاصة (الصناعة البتروكيماوية).

✓ قيمته الاستعمالية عالية مقارنة مع المصادر الطاقوية الأخرى.

¹ بيرش أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 7 .

المطلب الثاني: تقلبات أسعار البترول ومحدداتها

يتميز السعر البترولي عن غيره من المواد الأساسية في الأسواق العالمية من حيث تذبذبه السريع، ومساهمة العديد من العوامل في تحديد قيمته.

الفرع الأول: مفهوم السعر البترولي وأنواعه

أولاً : مفهوم سعر البترول

السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو لا يتعادل معها أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من قيمة ذلك الشيء، ومن خلال هذا التعريف فإن السعر البترولي يعكس قيمة المادة أو السلعة البترولية معبرا عنها بالنقود.¹

"يعتبر السعر البترولي تلك القيمة النقدية التي تعطى للسلعة البترولية خلال فترة زمنية محددة،

نتيجة تأثير عدة عوامل اقتصادية، سياسية، اجتماعية، مناخية، بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها".²

ثانياً: أنواع سعر البترول: يتميز السعر البترولي بعدة أنواع من بينها:

1. الأسعار الفورية (Spot Prices): ظهر هذا النوع من الأسعار مع وجود السوق الحرة أو التنافسية، ويمكن تعريفه على أنه سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنياً أو فوراً في السوق البترولية الحرة، فالسعر الفوري يتأثر كثيراً إذا كانت هناك اختلال في السوق البترولية.³

2. الأسعار الآجلة أو المستقبلية (Future Prices): وهي أسعار التسوية في عقود آجلة التسليم تتراوح مدتها عادة بين شهر وخمس سنوات وأحياناً ثمان سنوات، حيث يلتزم المشتري بشراء النفط في تاريخ مستقبلي وبسعر محدد سلفاً، ويتحدد في العقود الآجلة تفصيلاً نوعية وكمية البترول التي تم التعاقد عليها.⁴

3. السعر الاسمي: ويعني القيمة النقدية لبرميل البترول الخام معبراً عنه بالدولار فنقول مثلاً أن سعر الأوبك يساوي 80 دولاراً للبرميل.⁵

¹ دواح بلقاسم ويعقوب مروة، مداخلة بعنوان: أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري، مابعد البترول: المبادلات التجارية الأوروبية والمتوسطية، جامعة مستغانم، أكتوبر 2018، ص2

² دخلي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 51 .

³ بوعوبية مولود، العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص5

⁴ د بلقلة إبراهيم، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015/2014، ص24.

⁵ الموقع <http://petro-press.com>، اليوم 2019/03/09، الساعة 20:20 .

4. السعر الحقيقي: سعر البترول الحقيقي أو ما يسمى سعر البترول بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساساً لتسعير البترول مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس. وعليه فإن سعر البترول هو القيمة النقدية التي تعطى لوحدة واحدة من البترول خلال مدة زمنية معينة.¹

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في تقلبات سعر البترول

تصنف العوامل المتدخلية في تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى عوامل اقتصادية وأخرى غير اقتصادية.

أولاً: العوامل الاقتصادية

يعتمد الاستقرار في سوق النفط العالمي على العرض والطلب والموازنة بينهما، بالإضافة للمخزون العالمي من البترول لأن البترول سلعة إستراتيجية لها أهميتها في النمو الاقتصادي، فهناك عوامل تؤثر في جانب العرض والطلب العالميين على البترول، ومن أهمها²:

1. الطلب العالمي على البترول: ينقسم الطلب على البترول إلى نوعين، فالأول يتمثل في الطلب بغرض

الاستهلاك، حيث أنه يتأثر بزيادة معدلات النمو الاقتصادي العالمي والتي ساهمت في زيادة الطلب على المنتجات النفطية كما أن زيادة استهلاك البترول لكل من الصين والهند أثر على الطلب العالمي على النفط. أما النوع الثاني فهو الطلب بغرض المضاربة " الأسواق المستقبلية" فقد عرفته الأسواق في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وذلك بدخول السماسرة والمضاربين للأسواق العالمية بهدف تحقيق الأرباح مما أثر على الطلب العالمي على النفط.³

2. العرض العالمي للنفط: تعتبر الإمكانيات المتاحة من المخزون في حقول النفط، وسياسات الدول النفطية

ومدى حاجتها إلى النفط، لمواجهة احتياجاتها المحلية أو تصديره، ومن أجل الحصول على موارد نقدية لتلبية الاحتياجات المالية أو الاحتفاظ به للأجيال المستقبلية، من العوامل المؤثرة على العرض العالمي على النفط كذلك الطلب على النفط وسعره يلعب دوراً حيوياً في عرض النفط كذلك المخزون التجاري والاستراتيجي يؤثر في حجم

¹ دواح بلقاسم ويعقوب مروة، مرجع سبق ذكره، ص 3 .

² عماد سالم محمد أبو ميري، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية وآثارها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2000/2014، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2016، ص 36.

³ المرجع أعلاه، ص 37 .

العرض وخاصة في التقلبات الموسمية، والمراقب للأحداث خلال الفترة يجد أن العوامل السابقة تحققت جميعها وأثرت في عرض النفط وبالتالي في مستوى الأسعار.¹

ثانياً: العوامل الغير اقتصادية: وتتمثل في جملة من العناصر ظاهرها غير اقتصادي ولكنها تؤثر بشكل أو بآخر على أحد العاملين الاقتصاديين المذكورين سابقاً (العرض أو الطلب) ونوجز هذه العوامل في:²

✓ العوامل الجيوسياسية: تلعب التوترات والاضطرابات عبر العالم دوراً هاماً ومؤثراً في تقلبات أسعار النفط كأحداث 11 سبتمبر 2001 .

✓ العوامل المناخية : وهي أسباب مرتبطة بتقلبات فصول السنة في نصف الكرة الأرضية الغربي وموسم الأعاصير مثل مخاوف زيادة قوة الإعصار (دين) وتأثيره في منشأة النفط المكسيكية.

✓ عوامل نفسية: وهي لا تقل أهمية عن العوامل الأخرى كالخوف من تدني قيمة الدولار مقابل اليورو مما يدفع بالمستثمرين إلى استخدام النفط ملاذاً آمناً في مواجهة ضعف الدولار.

✓ العوامل الفنية: تؤدي أعمال التطوير والصيانة الدورية نتيجة لحدوث مشاكل فنية أو حريق إلى وقف الإنتاج لفترة زمنية محدودة.

✓ عامل الندرة : كون النفط سلعة ناضبة فإن تأثير ذلك في تقلبات الأسعار أمر طبيعي .

✓ العوامل البيئية: إن للسياسات البيئية المنتهجة من طرف الدول أثر كبير في تقلب أسعار البترول ومشتقاته.³

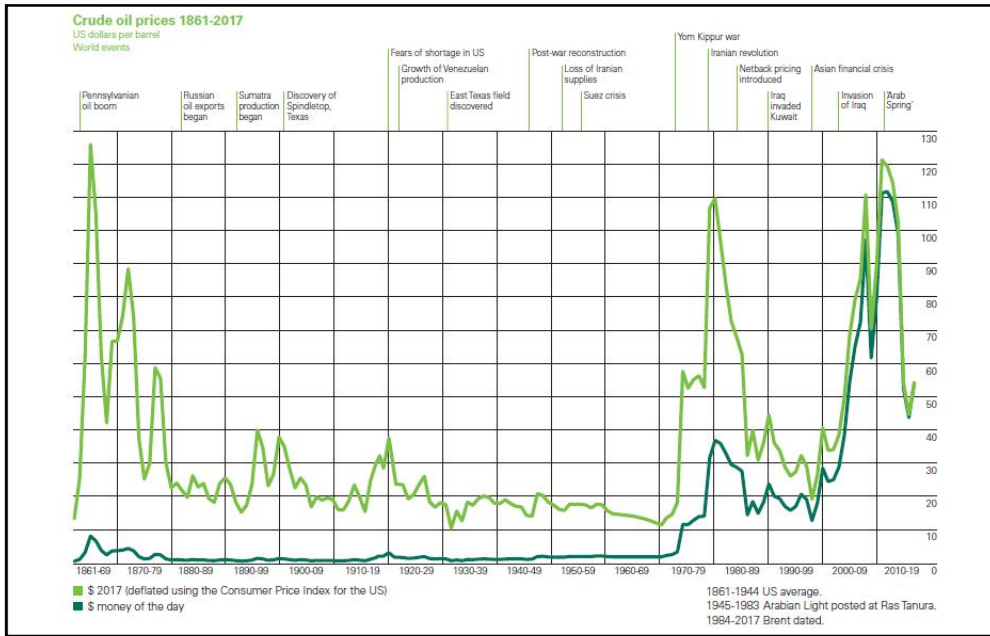
والشكل التالي يوضح تقلبات أسعار البترول الخام نتيجة الأحداث العالمية المختلفة خلال الفترة 1861-2017، والمتمثلة في أحداث اقتصادية كإكتشافات جديدة لآبار في مناطق مختلفة من العالم، وأخرى غير اقتصادية كان لها أثر واضح في تقلبات أسعار البترول مثل غزو العراق للكويت وأحداث الربيع العربي

¹ عماد الدين محمد الزيني، العوامل التي أثرت على أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، غزة، المجلد 15، العدد 1، 2013، ص 334 .

² المرجع أعلاه، ص 337-340.

³ عماد سالم محمد أبو ميري، مرجع سبق ذكره، ص 46 .

الشكل رقم (01-02): تقلبات أسعار البترول الخام للفترة 1861/2017 .



Source : BP Statistical Review of World Energy 2018 Edition 67 p20.

الفرع الثالث: العوامل المتحركة في تحديد سعر البترول

في البدء يجب التمييز بين مرحلتين هامتين في مسار أسعار النفط الخام في العالم: الأولى هي مرحلة ما قبل ظهور منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) عام 1960 و جهودها المضنية لأكثر من عقد من الزمن بعد ذلك لإيقاف تخفيض الأسعار من قبل الشركات النفطية الكبرى الاحتكارية العاملة في هذه الأقطار حيث كانت (الشقيقات السبع) هي التي تملك وسائل الإنتاج والتصدير من خلال عقود الامتيازات و كان دور الأقطار المالكة الحقيقية للنفط يقتصر على دور جابي الضرائب، و الثانية هي مرحلة تعاضد دور الأقطار المنتجة للنفط (الأوبك) في السيطرة على الأسعار من خلال التفاوض لزيادتها عام 1971 وعمليات التأميم و المشاركة إضافة إلى تصاعد دور الأسواق الحرة و الوسطاء بنهاية السبعينات من القرن الماضي.¹ أما حالياً فهناك عوامل كثيرة تتحكم في تحديد مستوى الأسعار المستخدمة في تجارة البترول الخام عالمياً نوجز الأهم منها فيما يلي:

1. العرض: يعتمد العرض على الاحتياطات المثبتة وتطورها في الدول المنتجة المعروفة، واكتشاف المزيد من الاحتياطات النفطية في هذه الدول، أو في مناطق أخرى من العالم، وكميات استخراج النفط من هذه الاحتياطات والطاقت الإنتاجية والتصديرية المتاحة وتطورها أيضاً. فكل اكتشاف كبير لاحتياطي جديد وزيادة

¹ عبد الوهاب الشيخ قادر، العوامل المؤثرة في أسعار النفط، دار الوحدة للنشر، السعودية، 2014، ص 1.

في الطاقات الإنتاجية والتصديرية أو تعطلها لأي سبب يؤثر على الكميات المعروضة على النفط، وبالتالي على الأسعار المحددة.¹

2. **الطلب:** الطلب البترولي ويقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة البترولية (كخام أو منتجات بترولية) عند سعر معين وخلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع أو سد تلك الحاجات الإنسانية سواء أكانت لأغراض استهلاكية أو لأغراض إنتاجية، لهذا يعتبر الطلب على السلعة البترولية طلب مشتق، لأنه منصب ومنعكس نحو المنتجات البترولية، وليس نحو المادة الخام رغم الترابط بينهما وبصورة شديدة، فإذا لم يكن هناك طلب على المنتجات البترولية سوف لن يكون هناك طلب على البترول الخام، وأي تغير يحصل على مستوى طلب المنتجات البترولية يؤثر سلباً أو إيجاباً على طلب المادة الخام ومنه على سعر البترول الخام.²

3. **الموقع:** الموقع الجغرافي لمنافذ التصدير لأي نوع من النفوط الداخلة إلى السوق يحدد كلفة النقل من منفذ التصدير إلى نقطة الاستلام أو الاستهلاك. فكلما قربت منافذ التصدير من نقاط الاستلام كلما كانت أوجور الشحن أقل مما يقلل من السعر. وهذا ما يجعل منافذ التصدير في الخليج العربي و البحر الأبيض المتوسط متميزةً بالنسبة للدول المستهلكة الكبرى في جنوب شرق آسيا و أوروبا. و لا يخفى بأن مثل هذه المواقع قد انقلبت في أوقات الأزمات و الحروب إلى نقمة لمصالح تلك الدول.³

4. **طاقات التصفية:** هي طاقات التصفية المتاحة وأنماطها وتطورها وتعقيدها التقنية في الدول المستهلكة الكبرى، وتلك التي تحدد أسعار المنتجات النفطية، وبالتالي أسعار النفط الخام، فإذا كانت العلاقة بينهما غير متوازنة بسبب أنظمة الضرائب المحلية التي تعمل بمعزل عن القيمة الحقيقية للنفط الخام، بعبارة أخرى فإن أسعار المشتقات النفطية لا تتناسب مع أسعار النفط الخام المصنفي.⁴

5. **المخزون النفطي:** إن توفر المخزون من النفط الخام ومشتقاته لدى الدول المستهلكة وبالشكل الكافي في مختلف مناطق العالم، يؤدي إلى تغطية الزيادة في احتياجات تلك الدول ومنه يساهم هذا المخزون في الحفاظ على مستويات أسعار براميل النفط.⁵

¹ عماد سالم محمد أبو ميري، مرجع سبق ذكره، ص 101 .

² قويدري قوشيح بوجعة، مرجع سبق ذكره، ص ص 74-75 .

³ عبد الوهاب الشيخ قادر، مرجع سبق ذكره، ص 2 .

⁴ عماد سالم محمد أبو ميري، مرجع سبق ذكره، ص 102 .

⁵ وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،

6. **البدائل المتاحة:** كلما توفرت بدائل للطاقة النفطية كالتقنية الشمسية وطاقة الرياح... وغيرها كلما أدى ذلك إلى التخفيف من وطأة أسعار النفط، لهذا نجد بأن الدول المتقدمة تسعى دائما إلى الإعلان عن اكتشافات جديدة في مجال الطاقة المتجددة، حتى وإن كانت هذه الاكتشافات غير صحيحة وهذا لتوهم الدول المنتجة للثروة النفطية بقرب الاستغناء عن الطاقة النفطية ومنه تنخفض أسعار النفط.¹

7. **التقنيات المستعملة:** إن استخدام التقنيات الحديثة في صناعة النفط الاستخراجية و التحويلية و تقدمها المستمر في تحسين نمط و أساليب العمليات النفطية بمراحلها المختلفة و تخفيض التكاليف وزيادة كفاءة استخراج النفط من الحقول و المكامن النفطية تؤدي إلى التأثير الإيجابي على مجمل أسعار براميل النفط.²

8. **التغيرات الموسمية:** إن التغيرات الموسمية الاعتيادية مثل التحول من فصل الصيف إلى فصل الشتاء لها تأثير قليل على أسعار النفط لأنها تدخل عادة في حساب الأسعار، ويؤدي أيضا هذا التحول الفصلي الموسمي إلى زيادة الطلب على النفط، حيث يرتفع الطلب دائما بمقدار 2 مليون برميل يوميا في فصل الشتاء وبالتالي ترتفع الأسعار، إلا أن التقلبات المناخية غير المتوقعة تؤثر على الأسعار بشكل مباشر. و الكوارث التي حدثت كتسونامي في إندونيسيا و إعصار كاترينا في لويزيانا بالولايات المتحدة الأمريكية خير مثال على ذلك.³

المطلب الثالث : الأزمات النفطية وتداعياتها

تعرف الأزمات السعرية في صناعة النفط بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة قد تطول، حيث تقع نتيجة تأثير محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن إلى السوق كما يمكن أن يكون مرده عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل التنظيمات الدولية و العوامل الجيوسياسية وغيرها.⁴

الفرع الأول: الأزمات النفطية العالمية

لقد شهد سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ بداية السبعينات إلى غاية الآن وتتمثل أهم المحطات التاريخية مايلي:

¹ وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص112 .

² عبد الوهاب الشيخ قادر، مرجع سبق ذكره، ص3 .

³ وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص112 .

⁴ مرهم شطبي محمود، مداخلة بعنوان: انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، 14 ماي 2015، ص ص 3-4.

1. الأزمة النفطية الأولى 1973 : لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل البترول بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث في سنة 1973 م قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 م إلى 12 دولار أي رفع الأسعار بنسبة 400%.¹ وذلك من خلال إقدام الدول العربية بصفة خاصة على رفع أسعار نفوطها تمكنت من مضاعفة أسعار النفط إلى مستويات لم تكن متوقعة عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء إلى الشركات النفطية الكبرى مستغلة النفط كأداة للضغط على الدول الكبرى.²

2. الأزمة النفطية سنة 1979: بعد سنة 1973 تأكد أن عصر البترول الرخيص قد انتهى و أن عصر السيطرة المطلقة للشركات البترولية على الأسعار انتهت أيضا و أن الدول المصدرة للبترول لن ترضى بأقل من القيمة التي تراها عادلة لسعر بترولها، و بذلك تعاقبت مؤتمرات الأوبك لمراجعة الموقف و تصحيح الأسعار فيما يتلاءم و الاعتبارات المختلفة خصوصا تزايد التضخم النقدي العالمي.³

ارتفعت أسعار البترول ثانية و بشكل مفاجئ سنة 1979 م ثلاث مرات إثر الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى) من 13 - دولار إلى 32 دولار للبرميل الواحد خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة نفطية ثانية، وذلك بسبب انخفاض الإنتاج الإيراني مما سبب شح في الإمدادات البترولية وبالتالي ارتفاع أسعار البترول.⁴

3. الأزمة النفطية سنة 1986: إن الأزمة النفطية لسنة (1986 الأزمة النفطية العكسية) تختلف عن الأزمتين النفطيتين الأولى والثانية، حيث أن هاتين الأخيرتين كان لهما الأثر السلبي على الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط، أين سجلت الأسعار مستويات مرتفعة جدا نتيجة انخفاض الإمدادات النفطية وزيادة الطلب، أما أزمة 1986 فكان لها الأثر السلبي على الدول المنتجة للنفط في مقدمتها دول الأوبك نتيجة انخفاض الأسعار إلى مستويات متدنية، بسبب زيادة المعروض النفطي على الطلب النفطي، وعلى هذا الأساس اصطلح على تسميتها الأزمة النفطية العكسية لأنها تختلف عن الأزمتين الأوليين من حيث الآثار، لكن السبب الرئيسي مشترك والذي يتعلق بالاحتلال بين الكميات المطلوبة والمعروضة للنفط.⁵ و بداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل بعد أن كان في مستوى

¹ مرهم شطبي محمد، مرجع سبق ذكره، ص5.

² موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص14.

³ المرجع أعلاه، ص16.

⁴ مرهم شطبي محمد، مرجع سبق ذكره، ص4.

⁵ دخلي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص116.

27.5 دولار للبرميل سنة 1985 ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.¹

4. الأزمة النفطية سنة 1990: بعد أن وجدت المنظمة (الأوبك) الحل الأوسط بين كل من العراق وإيران، ارتفع السعر المعلن بعد أن حددته المنظمة من 13 دولار إلى 18 دولار. إلا أن حرب الخليج الثانية أدت إلى ارتفاع الأسعار النفطية مرة أخرى وذلك نتيجة التحوط والخوف من تكرار سيناريو الأزمة التي نتجت من حرب الخليج الأولى، مما أدى إلى ارتفاع الطلب بالإضافة إلى انخفاض الإمدادات النفطية لكل من العراق والكويت مما تسبب في ارتفاع السعر المعلن من 18 دولار إلى 20 دولار.²

5. الأزمة النفطية سنة 1998: في نهاية التسعينات و بالضبط سنة 1998 م تعرضت السوق البترولية العالمية إلى هزة سعرية ثانية أدت إلى اختلال كبير في العرض و الطلب، فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.³

6. الأزمة النفطية سنة 2004: تميزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987 م)، وقد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط.⁴

7. الأزمة النفطية سنة 2008: ارتفعت أسعار النفط بشكل قياسي في نهاية سنة 2007 محققة 100 دولار للبرميل، وبعد انفجار أزمة 2008 التي تسببت في إفلاس المؤسسات والبنوك وكذلك حالة الكساد التي دخلها الاقتصاد، منعكسة بذلك على السوق النفطية التي كانت في أعلى مستوياتها حيث بلغ سعر برميل النفط 148.28 دولار ليتهاوى لسعر 61 دولار للبرميل نهاية سنة 2008، ثم يرتفع تدريجيا ليصل لسعر 80 دولار للبرميل سنة 2009.⁵

8. الأزمة النفطية سنة 2014: عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014م بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة

¹ موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص18.

² بن حدو آمنة وآخرون، مداخلة بعنوان: أثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي الجزائري، ملتقى حول: مابعد البترول: التبادلات التجارية والاختيارات الاقتصادية للدول الأوروبية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 25/24 أبريل 2018، ص3.

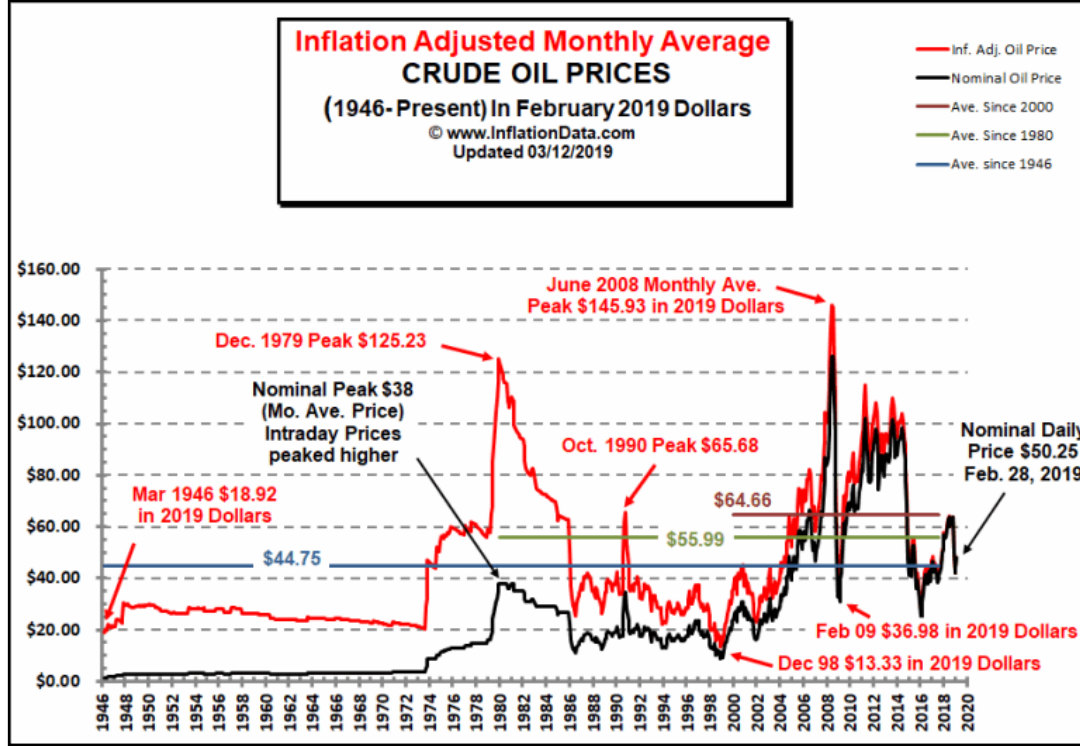
³ المرجع أعلاه، ص4.

⁴ مريم شطبي محمود، مرجع سبق ذكره، ص4.

⁵ بن حدو آمنة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص4.

يرجعها الخبراء إلى تحمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) و تضؤل سلطتها على تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد، وإلى توازنات إقليمية و جيوسياسية.¹

الشكل رقم (01-03): تطور أسعار النفط من 1946 إلى غاية 2019 .



Source : InflationData.com

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه تطور أسعار النفط التي تم إبرازها في تحديد أهم الأزمات منذ سنة 1973 وهي تمثل سنة التحول في تقلبات سعر البترول كما هو موضح إلى غاية 2019 .

الفرع الثاني: الآثار المترتبة عن الأزمات النفطية

لاشك أن النفط يعتبر سلعة أساسية سواء للدول المنتجة أو الدول المستهلكة، ومن ثم فتقلب أسعاره ستكون له تداعيات وآثار تتراوح بين السلب والإيجاب على اقتصاديات الدول، أي وجود اقتصاديات رابحة وأخرى خاسرة جراء هذا التقلب.²

¹ مريم شطيبي محمود، مرجع سبق ذكره، ص5.

² راهم فريد وبوركاب نبيل، مداخلة بعنوان: اختيار أسعار النفط والأسباب والنتائج، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدمية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، بدون تاريخ، ص7.

أولاً: الآثار المترتبة في حالة ارتفاع أسعار البترول

1. بالنسبة لاقتصاديات الدول المصدرة للنفط: تلخص أهم هذه الآثار في:

✓ زيادة كبيرة في العوائد النفطية و انعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد، حيث بلغت العوائد النفطية لهذه الدول 90 مليار دولار عام 1974 . لتصل إلى 278 مليار دولار عام 1980 ، و قد أتاحت هذه العوائد فرصاً لتحسين مستويات المعيشة في هذه الدول و عززت من قدرات الحكومة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية¹.

✓ زيادة حجم الفوائض المالية النفطية: حيث ارتفعت الفوائض المالية في هذه الدول من 05 مليار دولار سنة 1973 إلى 106 مليار دولار عام 1980 ، و توجه الدول المصدرة للبترول هذه الفوائض عبر عدة منافذ كتقديم معونات مالية أو قروض للدول النامية، استثمارات في الدول الصناعية، إنشاء مؤسسات متنوعة للتمويل أو إيداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية².

2. بالنسبة لاقتصاديات الدول الصناعية: ويمكن تلخيص آثار هذه المجموعة في:

✓ زيادة أعباء موازين المدفوعات: تتحمل موازين المدفوعات لدول هذه المجموعة عبء كبير جراء ارتفاع أسعار النفط يساوي الزيادة في قيمة واردتها من البترول الخام، إضافة إلى ارتفاع تكاليف البحث عن الطاقة البديلة³.

✓ احتواء الفوائض المالية النفطية: إذ أن معظم هذه الفوائض تتسرب من خارج الدول المصدرة للنفط سواء في صورة استثمارات أو إيداعات أو في صورة واردات متنوعة، إضافة إلى زيادة أسعار المواد والسلع المصنعة التجهيزات، و بذلك نجد أن الدول الصناعية المتقدمة هي المستفيد من زيادة العائدات المالية للدول النفطية، ويعكس هذا الوضع مدى عجز الدول المصدرة للبترول عن استيعاب هذه الفوائض نتيجة ضعف فرص التوظيف داخلها⁴.

3. بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية المستوردة للبترول: يمكن تلخيص تلك الآثار في:

✓ تفاقم عجز موازين مدفوعاتها و تدهور شروط التبادل الدولي.

¹ موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 25.

² المرجع أعلاه، ص 25.

³ داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص 31.

⁴ المرجع أعلاه، ص 31-32.

✓ زيادة المديونية الخارجية: ارتفعت الديون الخارجية لهذه الدول بسبب ارتفاع أسعار النفط فبلغت 86 مليار دولار سنة 1971 لتصل إلى 524 مليار دولار عام 1981 ، إضافة إلى تزايد عبء خدمة الديون و لعل الافتراض كان السبيل الوحيد أمام هذه الدول للتخفيف من حدة أزمته الاقتصادية.

✓ الاستفادة من الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة، حيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول النفطية فرصة أمام هذه الدول للحصول على قروض للمشروعات أو دعم للميزانية.¹

ثانياً: الآثار المترتبة في حالة انخفاض أسعار البترول

1. بالنسبة لاقتصاديات الدول المصدرة للنفط:

أثرت الانخفاضات المتتالية في أسعار البترول على اقتصاديات الدول النامية المصدرة

للبنترول حيث أدى إلى انخفاض العائدات البترولية والفوائض المالية وبالتالي:

• انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للبنترول.

• تقلص الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات البترولية.

ومع ذلك كان من المفترض أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس نسبة انخفاض الإيرادات العامة، بسبب

ارتباط الإيرادات بعوامل خارجية أي العوائد البترولية والسوق العالمي للنفط في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الاقتصادية وبالضغوط التضخمية في الاقتصاد.

أدى انخفاض الإنفاق الحكومي إلى ظهور عجز في معظم الموازنات العامة للدول البترولية، حيث أثر هذا

العجز على هيكل النفقات في الدول المصدرة للبنترول. حيث أن هيكل النفقات الجارية لم يصبه تغير بعد تقلص

العائدات البترولية وإنما الذي تغير هو الإنفاق الاستثماري والإجمالي.²

2. بالنسبة لاقتصاديات الدول الصناعية: تتمثل أهم آثار انخفاض أسعار النفط على دول هذه المجموعة

في³:

✓ انخفاض قيمة الواردات من البترول و تحسن موازين مدفوعات هذه الدول، إضافة إلى انخفاض تكاليف

إنتاج السلع الصناعية.

✓ تخفيض الاستثمارات المخصصة للبحث عن البترول.

¹ موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص26.

² داود سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص35-36.

³ موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص27.

✓ انخفاض صادرات دول هذه المجموعة نتيجة تراجع العوائد النفطية للدول المصدرة للبتروول خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية و الكمالية.

✓ تخفيض قدرة البنوك و أسواق المال على ممارسة أنشطتها: إن تراجع عوائد البتروول يؤدي إلى قيام الدول البتروولية بتخفيض القروض و التسهيلات التي تقدمها إلى السوق المالية و تصفية جانب من استثماراتها في الدول الصناعية.

3. بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية المستوردة للبتروول: تتمثل أهم لآثار هذا الانخفاض في¹:

✓ انخفاض قيمة الواردات من البتروول لهذه الدول حسب درجة اعتمادها على البتروول المستورد.

✓ انخفاض أعباء خدمة الديون الخارجية.

✓ تأثر هذه الدول بانخفاض العوائد المالية النفطية للدول البتروولية و التي بدورها ستخفف من وارداتها من هذه الدول و بالتالي سوف تنخفض صادرات هذه الدول.

✓ انخفاض المعونات التي تقدمها الدول البتروولية للدول النامية.

✓ التأثير السلبي على برامج الطاقة في هذه الدول و تراجع عمليات البحث و التنقيب و تطوير مصادر الطاقة البديلة.

¹ داود سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص 34-35.

المبحث الثاني: الإطار النظري للميزان التجاري

تعتبر التجارة الدولية حالياً هي عصب الاقتصاد العالمي الحديث، حيث تتمثل في التدفقات السلعية والخدماتية بين مختلف دول العالم وهذا التدفق يصاحبه تدفق مالي بين تلك الدول، والذي يظهر في سجلات تلك الأطراف كل حسب نوع واتجاه تلك العمليات، والتي يصطلح عليها بموازين المدفوعات.

المطلب الأول: أساسيات ميزان المدفوعات

من المعروف أن لكل دولة معاملاتها الخارجية فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات أو أفراد يقومون بالتصدير إلى الدول الأخرى والاستيراد منها. أضف إلى ذلك أنهم يقدمون للأجانب خدمات مختلفة مثل الشحن والنقل والتأمين... الخ كما تؤدي لهم في ذات الوقت خدمات مماثلة من الأجانب. وينتج عن هذه المعاملات استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها عاجلاً أو آجلاً، هذه الحقوق والالتزامات تقوم في الواقع بالنقود ويتعين أدائها في تاريخ معين ولذلك فمن المهم لكل دولة دائنة كانت أو مدينة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها والتزاماتها، ومن هنا فإن عليها أن تعد بياناً كافياً أو سجلاً وافياً تسجل فيه ما لها على الخارج من حقوق وما عليها نحوه من التزامات، هذا السجل هو ما يسمى " ميزان المدفوعات ".¹

الفرع الأول: مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات

أولاً: مفهومه

تشكل العلاقات النقدية الدولية جانباً مهماً من العلاقات الاقتصادية الدولية ومادام لكل قطر نظاماً نقدياً خاصاً به يؤثر حركة هذه العلاقات، فإن ذلك يستدعي معرفة الوسائل التي يمكن من خلالها تسوية المدفوعات الدولية بين قطر وآخر وكذلك معرفة الأسباب المؤدية والنتائج المترتبة لعدم التوازن بين المدفوعات والمقبوضات النقدية الدولية. ولا يوجد سجل شامل وقادر على إبراز هذه العلاقات وتشابكها مثل ميزان المدفوعات الدولية²، وشأنه شأن الكثير من المصطلحات والمفاهيم الاقتصادية فقد تعددت التعاريف التي تحدد مفهومه، والتي نذكر منها مايلي:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه سند يسجل فيه جميع المبادلات التجارية والاقتصادية والتي تتم بين حكومات ومواطنين دولة ما مع غيرها من الدول خلال فترة زمنية غالباً ما تكون سنة واحدة.³

¹ محمود يونس محمد وعلي عبد الوهاب نجى، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية مصر، 2009، ص ص 195-196.

² نوزاد عبد الرحمان الميحي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، ط1، دار المناهج، الأردن، 2007، ص ص 39-40.

³ عطاء الله علي الزبون، التجارة الخارجية، الطبعة العربية 2015، دار اليازوري العلمية للنشر، الأردن، 2015، ص 63.

ومن خلال هذا التعريف نلاحظ أنه ركز على كونه سجلا أو جدولاً يتم من خلاله ترتيب معاملات الأطراف الداخلية سواء الرسمية أو غير الرسمية مع العالم الخارجي كما حدد الفترة الزمنية بسنة واحدة. كما يمكن تعريفه بأنه سجل محاسبي منتظم لكافة المعاملات الاقتصادية التي تمت ما بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى وذلك خلال فترة زمنية محددة هي عادة سنة.¹

بينما نلاحظ هنا أنه ركز على الجانب الشكلي الذي يأخذه ميزان المدفوعات الذي يتميز بوجود جانبين متضادين هما الجانب الدائن والجانب المدين الذي هو موحد (نمطي) عبر العالم. كما يعرف أيضاً أنه سجل لحقوق الدولة وديونها خلال فترة معينة.²

ويركز هذا التعريف على الحقوق والالتزامات المترتبة عن المعاملات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي. كما عرفه صندوق النقد الدولي على أنه سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما، وذلك بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد، والتغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم.³

ثانياً: أهمية ميزان المدفوعات

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات، لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني، وذلك للأسباب التالية:⁴

- ✓ إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي وبذلك فهي تقيس الموقف الدولي للبلد.
- ✓ إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة لاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكييفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات وكذا المنتجات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ومستوى الأسعار والتكاليف... الخ.

¹ رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص339.

² محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون سنة، ص62.

³ شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، ط2، دار المسيرة، الأردن، 2015، ص188.

⁴ جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، ط1، دار الأكاديميين، الأردن، 2014، ص ص 159-160.

✓ يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

✓ إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونو سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متبعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.

✓ مساعدة واضعي السياسات الاقتصادية في توجيه جميع الأمور المهمة في الدول نتيجة الارتباط بين ميزان المدفوعات والإجراءات المالية والنقدية في الدولة.¹

✓ تعتبر البيانات الواردة في ميزان المدفوعات أداة للتقييم والتفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاديات العالمية.²

الفرع الثاني: أقسام ميزان المدفوعات

إن تعدد المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي لا يمكن حصرها وتدوينها بصورة مفصلة في ميزان المدفوعات ولذلك فإن المعمول به فعلا هو إعداد كشف موجز لهذا الكم من المعاملات وتجميعه في فقرات أساسية، ويمكن تقسيمه إلى عدة أقسام أفقيا وعموديا، أما أفقيا فيتكون من جانبين رئيسيين هما:³

الجانب الدائن: ويتم في هذا الجانب تسجيل كل العمليات التي يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية(الصادرات) وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة من قبل المستوردين الأجانب.

الجانب المدين: ويسجل في هذا الجانب كل العمليات التي يترتب عنها خروج العملة الأجنبية من دولة إلى أخرى (الواردات) وكل ما من شأنه خلق التزام للدولة من قبل دول أخرى.

أما عموديا فيشمل ميزان المدفوعات الحسابات التالية:

أولا: الحساب الجاري (حساب المعاملات الجارية)

هو الحساب الذي يشمل كافة المبادلات من السلع والخدمات وهو الذي يتابع أثر تدفقات الموارد الحقيقية بين الاقتصاد الوطني والخارجي والتي تتضمن كافة المعاملات للقيم الاقتصادية والتي تقع بين الجهات المقيمة

¹ شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص189.

² المرجع أعلاه، ص189.

³ دوحه سلمي، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2015، ص105.

وجهات غير مقيمة في ذلك البلد بما في ذلك خدمات عوامل الإنتاج، ويشمل هذا الحساب جميع المعاملات الاقتصادية الدولية التي من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة سواء بالزيادة أو النقصان لذلك يطلق عليه أحيانا اسم حساب الدخل ويضم هذا الميزان نوعين من الموازين:¹

1. الميزان التجاري السلعي (تجارة السلع المنظورة): يتم خلال هذا الحساب تسجيل قيمة المعاملات في السلع المادية سواء كانت صادرات أو واردات. ويعتبر هذا الحساب من أكثر الحسابات أهمية في المعاملات الدولية حيث تسجل فيه الصادرات من السلع المادية بـ (+) حيث يترتب على عمليات التصدير زيادة تدفق العملة الأجنبية إلى داخل الدولة. ويتم تسجيل الواردات من السلع بـ (-) حيث يترتب على عمليات الاستيراد خروج العملة الأجنبية من الدولة.²

2. الميزان التجاري الخدمي (التجارة غير المنظورة): وهو ذلك الميزان الذي يظم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة المتخذة لشكل خدمات (أي لشكل غير ملموس)، والتي تتم بين المقيمين وغير المقيمين في فترة زمنية معينة، ولها علاقة بالإنتاج والدخل خلال هذه الفترة.³

ثانياً: حساب التحويلات من جانب واحد: وقد يكون هذا الحساب مستقلاً أو مدرجاً ضمن الحساب الجاري ويشتمل هذا الحساب على المبادلات التي تمت بين الدولة والخارج، ولكنها ذات جانب واحد أو لم تتم بمقابل مثل الهبات والهدايا والمساعدات، وبالتالي فإن هذه المبادلات أو التحويلات لا يترتب عليها أية مطالبة بقيمتها ولا يوجد لهذه التحويلات قيد مقابل في حساب رأس المال قصير الأجل كالعادة، وتكون هذه التحويلات إما رسمية أو خاصة.⁴

ثالثاً: حساب رأس المال (العمليات الرأس مالية): ويشمل هذا الحساب حركة رؤوس الأموال الدولية، إذ يسجل كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة إعداد الميزان على أصول الدولة أو حقوقها تجاه الغير وتدخل في هذا الحساب كافة العمليات التي تمثل تغيير في مركز المديونية والدائنية لدولة معينة ويشمل نوعين من رؤوس الأموال هما:⁵

¹ دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، دار البازوري، الأردن، 2013، ص 77.

² إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص 270.

³ سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين النظر والتطبيق، الكتاب الأول، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993، ص 340.

⁴ رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 366.

⁵ دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 78-79.

1. رؤوس أموال طويلة الأجل: وهي التي تتجاوز السنة الواحدة كالقروض طويلة الأجل والاستثمارات المباشرة (شراء وبيع الأوراق المالية-أسهم وسندات) وتحسب في حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل جميع التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على قيم الأصول التي يملكها المقيمون وكذلك على قيمة الخصوم التي يلتزم بها المقيمون لحساب الأجانب.

2. رؤوس الأموال قصيرة الأجل: ويطلق عليها اسم الحساب النقدي وتشمل كافة التغيرات التي تطرأ على قيمة الأصول والخصوم النقدية، وإن مكونات هذا الحساب هو النقود مثل العملات الأجنبية، الودائع المصرفية الأجنبية في البنوك المحلية القروض قصيرة الأجل، الأوراق المالية قصيرة الأجل والكمبيالات، وتتسم بسيولتها الكبيرة وسهولة انتقالها بين الدول.

رابعا: حساب الاحتياطيات الرسمية للدولة: لا تقتصر الاحتياطيات الرسمية للدولة على الذهب النقدي فقط ولكن تتضمن مجموعة من الأصول تشمل بالإضافة إلى الذهب النقدي على مايلي:¹

✓ رصيد العملات الأجنبية القابلة للتحويل التي تحتفظ بها السلطات النقدية في البنوك الأجنبية في شكل ودائع أو استثمارات في أصول أجنبية.

✓ موارد الدولة المحتفظ بها لدى صندوق النقد الدولي والتي تكون في شكل حقوق السحب الخاصة واحتياطي الذهب والذي يمثل حصة الدولة في رأس مال الصندوق (حصة الذهب المملوكة للدولة).

✓ الأصول القصيرة الأجل التي تحتفظ بها السلطات النقدية في شكل أذون خزانة.

خامسا: حساب السهو والخطأ: ويستخدم لغرض الموازنة الحسابية للميزان وذلك لأن التسجيل في ميزان المدفوعات يتم وفق نظرية القيد المزدوج وأن بعض الحسابات في ميزان المدفوعات تظهر فيها اختلافات وفروقات ناجمة عن تباين في قيمة العملة عند تقييم السلع والخدمات نتيجة اختلاف أسعار الصرف أو لتغطية بعض الفقرات الخاصة التي تتعلق بالأمن الوطني.²

¹ إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 276.

² دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 79.

المطلب الثاني: ماهية الميزان التجاري

تتعدد أوجه المعاملات الاقتصادية الدولية والتي تشتمل على السلع و الخدمات المختلفة وعناصر الإنتاج من عمالة ورأوس أموال وتكنولوجيا التي تتم عبر الحدود لمختلف الدول في العالم، والتي تقوم على عمليات التبادل بين الدول وتشمل على مجموعة كثيرة من المجالات منها المبادلات السلعية سواء كانت مواد خام أو سلع نصف مصنعة، أو مصنعة، زراعية أو صناعية، استهلاكية رأسمالية والتي تسمى بالمعاملات السلعية، أو المعاملات المنظورة.¹

الفرع الأول: مفهوم الميزان التجاري وأهميته

تعددت المفاهيم حول الميزان التجاري حيث أن مجملها تصب في سياق واحد، فيمكن تعريف الميزان التجاري بأنه الفرق بين صادرات دولة ما وقيمة وارداتها، ويعرف بأنه ذلك الجزء من ميزان المدفوعات لدولة ما الذي يتعلق بالبضائع أو الأشياء الملموسة سواء كانت المستوردة أو المصدرة.²

يقصد بالميزان التجاري أيضا رصيد العمليات التجارية أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات وهذا هو المعنى الآخر للميزان التجاري، حيث هناك من يرى أن الميزان التجاري يتمثل فقط في الصادرات والواردات المنظورة في حين يرى آخرون أنه يشتمل على كافة المبادلات سواء كانت سلعا منظورة أو غير منظورة مثل النقل البحري للمتعاملين الأجانب، التأمين، خدمات السياحة... الخ³

يشتمل الميزان التجاري على الصادرات والواردات السلعية بما في ذلك الذهب غير النقدي الذي يتم تبادله بين المقيمين وغير المقيمين. حيث تكون الصادرات مقومة بالقيمة (FOB) أي قيمة السلعة حتى شحنها على السفينة. أما الواردات فتقوم بالقيمة (CIF) أي قيمة السلعة في ميناء الوصول، ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع اصطلاح ميزان التجارة المنظورة ويقال أن الميزان في صالح الدولة إذا كانت قيمة الصادرات السلعية أثناء الفترة التي يعد عنها الميزان تفوق قيمة الواردات منها أي يوجد فائض كما يقال أن الميزان في غير صالح الدولة إذا كانت قيمة الصادرات السلعية أقل من قيمة الواردات منها أي وجود عجز. لكن الواقع فإن ذلك ليس صحيحا إذ قد يتحقق عجز في ميزان التجارة المنظور رغم ذلك تكون أهميته قليلة إذا ما حققت المعاملات غير المنظورة فائضا.⁴

¹ دوحة سلمي، مرجع سبق ذكره، ص116.

² دواح بلقاسم ويعقوب مروة، مرجع سبق ذكره، ص5.

³ شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص197

⁴ محمود يونس محمد وعلي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص205.

يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه، وضعف القدرة الإنتاجية فيه، أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الإنتاجي و تنويعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري.¹

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري للدولة، ومن أهم هذه العوامل نذكر مايلي:²

التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبياً من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات و تزداد الواردات، نظراً لكون أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محلياً، وبالتالي زيادة الواردات الأجنبية على الصادرات، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية.

معدل نمو الناتج المحلي: يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي أن الـ PIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية، سواء كانت وطنية أم أجنبية.

كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة زيادة الطلب على الواردات، في حين انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها.

تغيرات أسعار الفائدة: التغير في أسعار الفائدة له أثر على حركة رؤوس الأموال حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال ويؤدي بدوره إلى تراجع العملية الإنتاجية مما يؤثر على تراجع الصادرات وبالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة،

¹ دوحة سلمي، مرجع سبق ذكره، ص118.

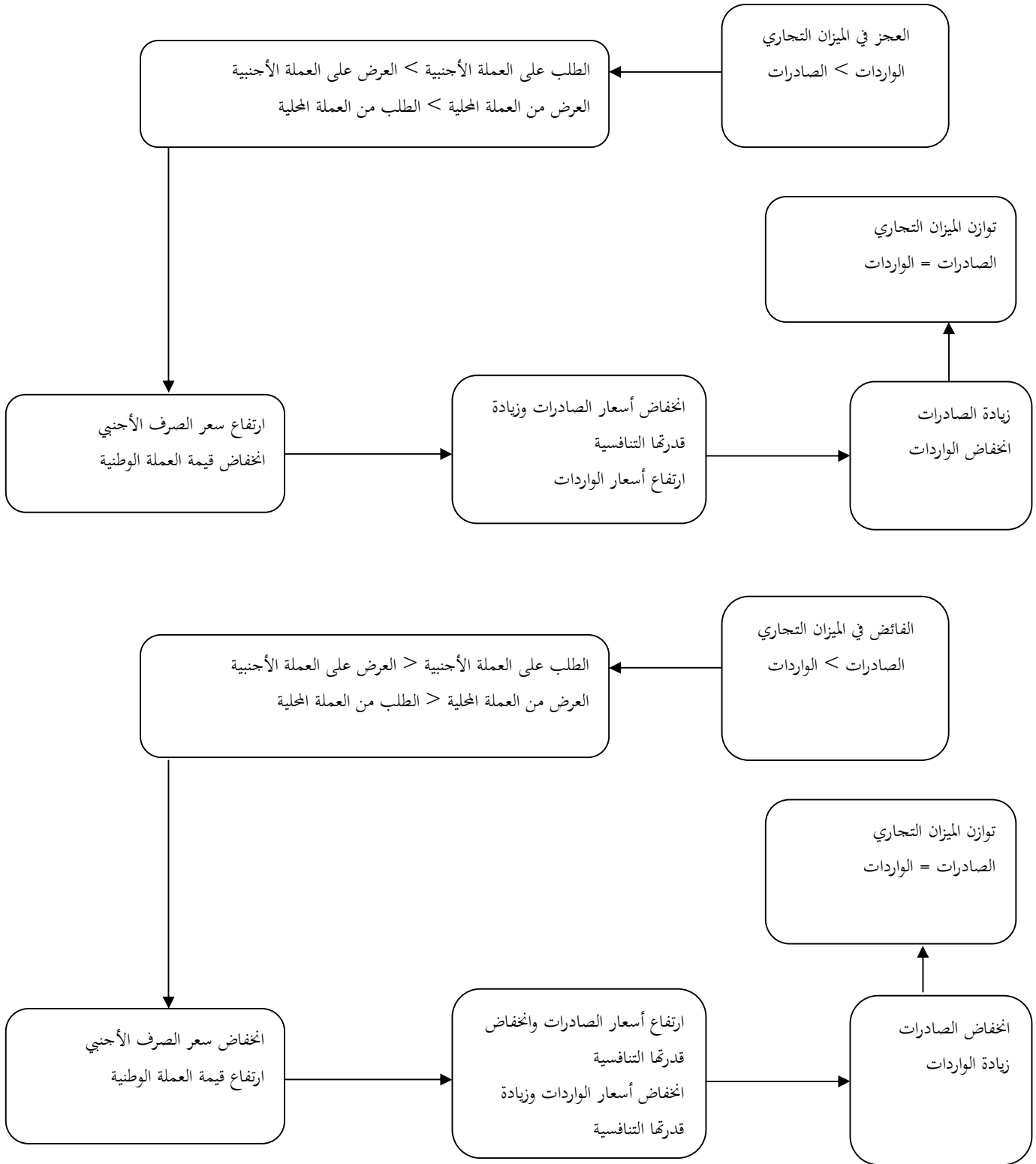
² المرجع أعلاه، ص ص 125-126.

ويعود السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين.

سعر الصرف : يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

ويمكن توضيح العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01-04): العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري



المصدر: دوحه سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 127.

المطلب الثالث: التوازن والاختلال في الميزان التجاري

إن البلد الذي يصدر سلعةً أكثر مما يستورد يكون لديه ميزان تجاري إيجابي أو فائض تجاري، والعكس بالنسبة للبلد الذي يستورد سلعةً أكثر مما يصدر يكون لديه ميزان تجاري سلبي أو عجز تجاري.¹

وبالرغم من أن حالة الاختلال في الميزان التجاري تحدث بصفة مستمرة وبصورة شائعة، في حين أن حالة التوازن نادراً ما تتحقق في الواقع، إلا أن كل دول العالم تحاول الوصول إلى توازن في ميزانها التجاري من خلال محاولتها تقييد وارداتها السلعية قدر الإمكان، والعمل على زيادة صادراتها من أجل الوصول إلى حالة التوازن، وهي الحالة التي يتحقق من خلالها الاستقرار الاقتصادي داخلياً وخارجياً.²

الفرع الأول: الفائض والعجز التجاريين

يعد الفائض التجاري عادةً مؤشراً على صحة الاقتصاد وقدرته التنافسية، لكنه يبقى أحياناً غير كافٍ لإصدار حكم بهذا الشأن، خاصة إذا تعلق الأمر بالاقتصاديات التي تبالغ في اعتمادها على الصناعات الاستخراجية (الريعية) وتصدير المواد الأولية المعدنية والطاقوية دون تحويلها. فهذه الاقتصاديات تفتقر إلى التنوع، وتكون عرضة لتقلبات أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى أزمات اقتصادية دورية.

أما العجز التجاري فإنه يُقرأ كدليل على ضعف تنافسية البلد المعني أمام المنتجات الأجنبية، ويؤدي إلى استنزاف احتياطات الدولة من النقد الأجنبي، وبالتالي إلى ضرورة الاقتراض من الخارج في غياب موارد أخرى تسد العجز، مثل تحويلات العمال المقيمين بالخارج أو تدفقات الاستثمار الأجنبي. وتضطر البلدان التي تعرف عجزاً تجارياً هيكلية إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية أملاً في كبح جماح الواردات وتخفيض الصادرات، من أجل إعادة بعض التوازن إلى موازينها التجارية. لكن هذا الإجراء لا يخلو من مخاطر أحياناً، حيث يمكن أن يؤدي إلى التضخم دون التمكن من رفع حجم الصادرات بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية والتجهيزات المستوردة التي تدخل في عملية الإنتاج، يدفع الاقتصاد بذلك إلى الدخول في ركود تضخمي، ويشهد ارتفاعاً للأسعار مصحوباً بركود في الإنتاج ومعدلات بطالة مرتفعة.³

¹ Ian Mackenzie, Finance, **Professional English in Use**, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, p92.

² دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص118.

³ موسوعة الجزيرة، الميزان التجاري مؤشر صحة الاقتصاد، 2019-04-03، 18:20، <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2015/11/5/%>

الفرع الثاني: أنواع الاختلال في الميزان التجاري

إن الاختلال في ميزان المدفوعات يظهر عادة في عناصر الحساب الجاري الذي من بين أهم بنوده الميزان التجاري¹، ويمكن حصر هذه الاختلالات في:

أولاً: الاختلال العارض:

يحدث خلال ظروف وأوضاع معينة، ويحدث العجز في ميزان المدفوعات نتيجة ظروف مناخية خصوصاً في الدول الزراعية وقد يصاب التصدير الرئيسي بكارثة زراعية تؤدي إلى التسبب في نقص العملات الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى اختلال سلبي في الميزان التجاري، وقد يكون اختلال إيجابي في حالة الحرب حيث يزيد الطلب على المواد الأولية فهذا يؤدي إلى زيادة الصادرات للدول المنتجة لها، وقد يؤدي إلى اختلال إيجابي في ميزان المدفوعات وهذا النوع من الاختلال مؤقت و ينتهي بنهاية السبب الذي خلقه فمصيره الزوال و التلاشي عاجلاً أم أجلاً.²

ثانياً: الاختلال الدوري

يرتبط بحالة الدورة الاقتصادية وهذا يعني أنه اختلال مؤقت، وهو الاختلال الذي يتحقق في الدول الرأسمالية المتقدمة أساساً والذي يرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية، والتي يحدث لها بشكل دوري ومستمر، وحالة الحركية و الازدهار التي تتضمنها الدورات الاقتصادية يحصل فيها توسع اقتصادي وزيادة إنتاج الدولة، ومن ثم زيادة صادراتها. أي حيازتها على ميزان مدفوعات ملائم تتفوق فيه الصادرات على الواردات، في حين أن حالة الكساد والانكماش في نشاطاتها الاقتصادية تضعف فيها قدراتها على التصدير تماشياً وانخفاض الإنتاج بسبب حالة الكساد، وهذا ما يؤدي إلى عجز ميزانها التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات.³

ثالثاً: الاختلال الدائم

وهذا النوع من الاختلال يستمر وجوده لفترات طويلة، وينطبق على الاختلال الموجود بالدول النامية ويطلق عليه بالاختلال البنوي أو الهيكلي وهو الاختلال المرتبط أساساً بالهيكل الاقتصادي للدولة، ويتميز هذا النوع من الاختلال بضعف التنوع في النشاطات الاقتصادية، وضعف الجهاز الإنتاجي للدولة ودرجة مرونته، ويتميز باعتماد الدولة على الواردات السلعية من الخارج بشكل يفوق الصادرات بكثير وبالتالي حصول عجز في الميزان التجاري و بشكل مستمر.⁴

¹ جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص168.

² شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص212.

³ رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سبق ذكره، ص387.

⁴ دوحه سلمى، مرجع سبق ذكره، ص124.

رابعاً: الاختلال النقدي

التضخم من أهم مصادر اختلال ميزان المدفوعات فمن المعروف أن زيادة الدخول النقدية في دولة ما تولد طلباً متزايداً على الواردات كذلك زيادة مستوى الأسعار داخلياً يحفز على التحول إلى الواردات البديلة لانخفاض أسعارها إذا ما قورنت بالمنتجات المحلية والطلب الأجنبي بسبب زيادة الأسعار ينخفض على صادراتها أو قد يتجه إلى المنافسة وكله يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات، هذا العجز لا حل لعلاجه إلا بتخفيض القيمة الخارجية للعملة أو إتباع سياسة انكماشية.¹

الفرع الثالث: طرق علاج الاختلال في الميزان التجاري

إن وجود اختلال في ميزان المدفوعات راجع في الأساس لوجود عدم توازن في الحساب الجاري لذلك الميزان وهذا يعد مؤشراً اقتصادياً خطيراً على الاقتصاد القومي، لأنه يعكس مركز البلد في المعاملات الاقتصادية الدولية، وعادة تقوم السلطات العامة بدراسة وتحليل هذا الاختلال ومعالجته بطرق متعددة من خلال اتباع سياسات نقدية ومالية متنوعة تتلاءم مع تحليل أسباب هذا الاختلال²، وستتناول أهم الإجراءات المتعلقة بتصحيح الخلل في الميزان التجاري ومن ثم في ميزان المدفوعات ككل.

أولاً: إعادة التوازن عبر حركات الأسعار

يعتبر الكلاسيك والكلاسيكيون الجدد Néoclassiques أول من تناول بتحليل توازن ميزان المدفوعات، لقد ميز هؤلاء بين وضعين مختلفين:

الوضع الأول : في ظل نظام القاعدة الذهبية Etalon-or

الوضع الثاني: حيث يسود نظام النقد غير قابل للتحويل إلى ذهب (السعر الإلزامي "Cours forcé").

1. إعادة التوازن الآلي إلى ميزان المدفوعات في ظل نظام القاعدة الذهبية:

فإذا ما حدث على سبيل المثال تحسن في مستوى الإنتاجية الداخلي فسوف يترتب عن ذلك زيادة في الصادرات المسددة بالذهب، هذه الكمية الإضافية من الذهب تؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية للبلد المصدر، وتؤدي بدورها إلى ارتفاع الأسعار الداخلية، إن ارتفاع الأسعار يلغي الميزات النسبية بين الدول ويخفض آليا الصادرات ويحقق العودة إلى حالة التوازن، وفي حالة انخفاض مستوى الإنتاجية الداخلي سوف يحدث خروج

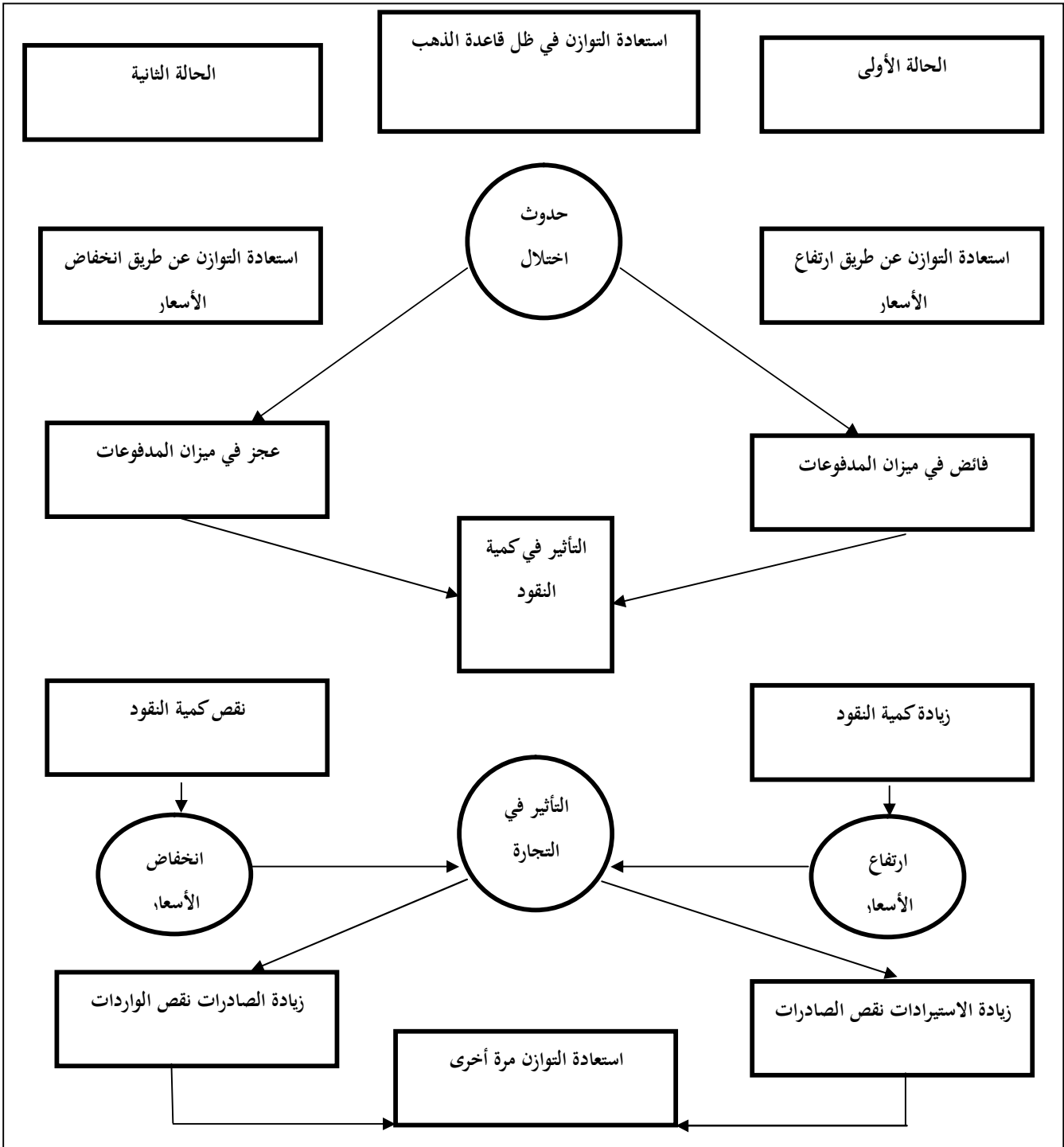
¹ شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 207.

² دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 85.

للذهب من اجل تسديد العجز في ميزان المدفوعات بالذهب, وهذا يصاحبه انخفاض الكتلة النقدية وتدني مستوى الأسعار الداخلية وهو ما يرفع آليا الصادرات التي تحقق العودة إلى حالة التوازن. هذا التحليل للتوازن الآلي يركز على النظرية الكمية للنقد التي تثبت أن التغيرات في الوفورات النقدية تؤدي بالضرورة لتغير في الأسعار الداخلية, ولكن بعد زوال النظام الذهبي, فقد فقدت هذه النظرية مبررها العملي والعلمي.¹

¹ مفتاح صالح، المالية الدولية، محاضرات في المالية الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006/2005، ص ص53-54

الشكل رقم (01-05): يوضح آلية التوازن في ظل قاعدة الذهب



المصدر: نوزاد عبد الرحمان الهبتي و د منجد عبد اللطيف الحشالي، مرجع سبق ذكره، ص52

2. إعادة التوازن الآلي إلى ميزان المدفوعات في ظل نظام النقد غير قابل للتحويل وسعر الصرف

المرن:

بالنسبة للكلاسيكيين الجدد يتحقق توازن ميزان المدفوعات في ظل نظام النقد غير القابل للتحويل (السعر الإجمالي) عبر تغيرات أسعار الصرف, فسعر الصرف يتحدد طبقا لقانون العرض والطلب الذي ينطبق على تبادل العملات عبر العمليات المسجلة في أصول وخصوم ميزان المدفوعات .

وإذا كان سعر الصرف يرتبط بوضعية ميزان المدفوعات, فإن تغيرات الصرف تعيد التوازن إلى الميزان الذي يوجد في حالة خلل.

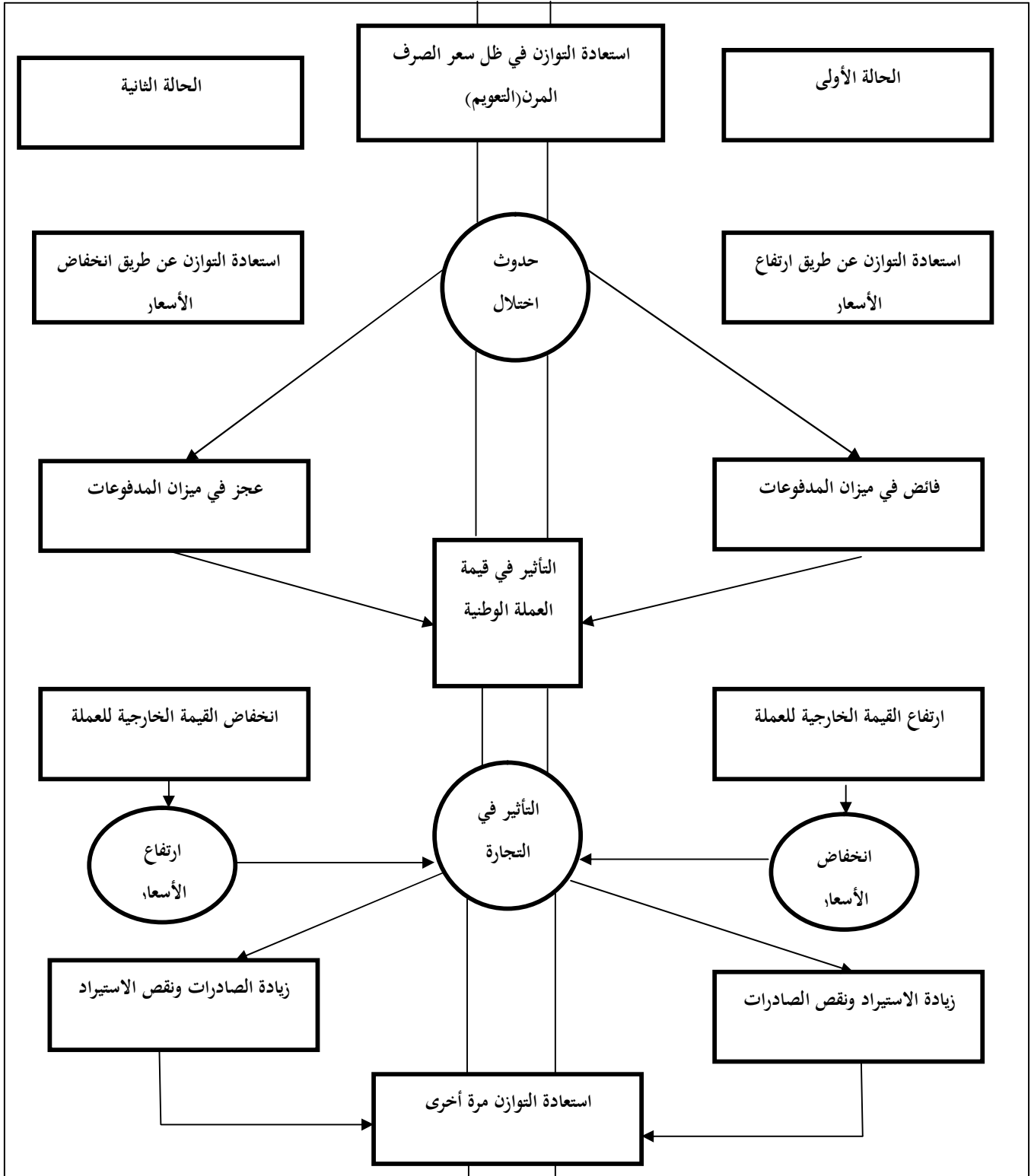
✓ في حالة عجز الميزان المذكور يكون الطلب على العملات الصعبة أعلى من العرض, وبذلك ترتفع أسعار العملات الأجنبية مقارنة مع العملة الوطنية فتصبح المنتجات الأجنبية مرتفعة الأسعار مما يرفع من الصادرات المنخفضة الأسعار وتنخفض الواردات المرتفعة الأسعار مما يقلل الطلب عليها.

✓ في حالة الفائض في ميزان المدفوعات يرتفع سعر صرف العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصادرات وانخفاض أسعار الواردات مما يزيد الطلب عليها.

وفي كلتا الحالتين يعاد التوازن آليا إلى ميزان المدفوعات.¹

¹ مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص54.

الشكل رقم (01-06): يوضح آلية التوازن في ظل سعر الصرف المرن



المصدر: نوزاد عبد الرحمان الهبتي و د منجد عبد اللطيف الحشالي، مرجع سبق ذكره، ص55

ثانياً: إعادة التوازن عن طريق آلية الدخل

جاءت هذه النظرية على أثر ما طرحه كينز والتي تهتم بالتغيرات الحاصلة وأثرها على الصرف الأجنبي وبالتالي على الموقف في ميزان المدفوعات أهم شروط تطبيق هذه النظرية هي ثبات سعر الصرف والأسعار واستخدام السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل.

تقول النظرية إن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات يؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام العام (العمالة) والإنتاج للبلد مما ينعكس على مستوى الدخل المتحقق وذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية (الذي يعكس العلاقة الموجبة بين صادرات البلد من جهة وزيادة الدخل القومي من جهة أخرى بحيث أن زيادة الصادرات بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة أكبر في الدخل القومي) فعندما يحقق الميزان فائضا كنتيجة لارتفاع قيمة الصادرات سيرفع مستوى الاستخدام في الصناعات التصديرية يواكبه زيادة في الأجور ومن ثم الدخل الموزع مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فترتفع الاستيرادات مما يؤدي إلى العودة إلى حالة التوازن في ميزان المدفوعات والعكس في حالة العجز، ولكن النظرية الكينزية تقول في حالة العجز إن انخفاض الدخل قد لا يكون بنفس نسبة انخفاض الإنفاق والانخفاض في الطلب على الصرف الأجنبي ويفترضون أن تدخل السلطات العامة من أجل إحداث تغير في الدخل بالقدر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن في الميزان، وهنا يتم استخدام السياسة المالية التي تقوم بدور هام من خلال التغيرات في الإنفاق كاستخدام الضرائب في حالة العجز فيمكن إجراء تخفيض في الإنفاق (فرض ضرائب على الدخل) وبسبب تأثير المضاعف سيؤدي ذلك إلى انخفاض أكبر في الدخل وبالتالي في الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الاستيراد وهذا يعني انخفاض الطلب على الصرف الأجنبي وعندها سيعود الميزان إلى حالة التوازن.¹

ثالثاً: إعادة التوازن عن طريق المرونات

بعد أن ثبت أن هناك عيوب في النظريتين الكلاسيكية و الكينزية في تفسير الاختلال والمعالجة الاقتصادية لاعتمادها على فرضية ثبات أسعار الصرف (التي أصبحت جزءا من التاريخ بعد انهيار بروتون وودز (Bretton Woods) 1971 وانتشار نظم الصرف العائمة ومعالجة عيوب النظريتين المذكورتان تم استخدام نظرية المرونات التي تعتمد على التغيرات المترتبة على تغير سعر صرف العملة (خصوصا إجراء تخفيض في قيمة العملة الذي سيؤدي إلى ارتفاع الصادرات والتأثير على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه) ومن ثم التأثير على ميزان

¹ دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 86-87.

المدفوعات، ولنجاح سياسة تخفيض سعر العملة من قبل البلد الذي يعاني من الاختلال فأن ذلك يتوقف على مرونة الطلب على الصادرات والواردات الكلية ومدى القدرة الاستيعابية للاقتصاد.¹

رابعا: إعادة التوازن عن طريق تدخل السلطات العامة

تدخل الدولة لإعادة التوازن لميزان المدفوعات عن طريق مجموعة من الإجراءات التي تمس معظم بنود الميزان ومن بينها إجراءات متعلقة بالتأثير على الميزان التجاري والمتمثلة في استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الواردات، مثل نظام الحصص، أو الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.²

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

سنتطرق في هذا المبحث لمجموعة من الدراسات السابقة التي لها علاقة مع دراستنا.

1. الدراسة ببيظام ريمة 2014-2015³

الدراسة موسومة بعنوان: أسعار النفط و انعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر(2000-2014)، وقد حاولت الدراسة الإجابة عن الإشكالية الآتية : ما هي انعكاسات تطورات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، و قد استخدمت في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي من أجل وصف التطور التاريخي لأسعار النفط ونفقات وإيرادات الميزانية العامة كما استخدمت المنهج التحليلي في تحليل وتفسير الجداول والعوامل المتسببة في عدم استقرار أسعار النفط والنفقات والإيرادات في الجزائر، حيث أنها ناولت في هذه الدراسة العلاقة التي تربط بين أسعار النفط والميزانية العامة وكيف تنعكس على إيرادات ونفقات الميزانية وبالتالي الرصيد الإجمالي لميزانية الجزائر، ومن خلال هذه الدراسة توصلت إلى النتائج التالية:

✓ اختلف المختصون حول أصل ومنشأ النفط إلى فريقين أحدهما يؤيد الأصل العضوي لمصدر النشوء والآخر يؤكد عن الأسباب اللاعضوية.

¹ دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره ص87.

² جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص176.

³ ريمة بيطام، أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر 2000-2014.

✓ يتميز النفط بالعديد من الخصائص التي جعلته يحتل مكانة هامة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والمالي والعسكري.

✓ تتأثر أسعار النفط بالعديد من العوامل كالعرض والطلب العالميين على النفط مما يجعلها تتذبذب و تتغير تبعا للأوضاع السائدة في السوق.

✓ تبوب النفقات العامة في الجزائر في قسمين هما نفقات التسيير ونفقات التجهيز .

✓ عند تغير أسعار النفط بالزيادة أو بالنقصان فإن إيرادات الجباية البترولية وبالتالي إيرادات الميزانية تتغير بنفس الاتجاه، أي أن سعر النفط ينعكس على إيرادات الجباية البترولية وبالتالي إيرادات الميزانية، فإن انخفضت النفقات الإيرادات، وإذا ارتفع سعر النفط ترتفع الإيرادات وهذا ما لاحظناه من دراستنا.

✓ عند زيادة أسعار النفط تزداد النفقات العامة للميزانية وذلك لإتباع الدولة سياسة توسعية من أجل تنمية المرافق العمومية وغيرها، وفي حالة انخفاض أسعار النفط تنخفض النفقات العامة للميزانية وذلك لإتباع الدولة سياسة انكماشية.

✓ بالرغم من الزيادة المستمرة لأسعار النفط منذ سنة 2000 ، وبالتالي زيادة إيرادات الجباية البترولية التي تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة إلا أن الرصيد السالب لا زال يغطي الميزانية العامة .

✓ إن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على النفط وبالتالي إيرادات الجباية البترولية فإن التطورات والتذبذبات السعرية للنفط تعد من أهم المحددات لوضعية الميزانية العامة للدولة.

وقد تقاطعت دراستنا معها في أحد المتغيرات المستقلة ألا وهو سعر البترول، في حين كان الاختلاف في المتغير التابع المتمثل في دراستنا الميزان التجاري، أما في هذه الدراسة فكان الميزانية العامة للدولة، أضف إلى ذلك فترة الدراسة.

2. دراسة موري سمية و لخديمي عبد الحميد¹:

الدراسة بعنوان : تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر :مقاربة تحليلية وقياسية تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الإشكال الآتي: ما هي آثار تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاد النفطي الجزائري؟، وتسعى هذه الدراسة إلى معرفة الأثر الذي يحدثه التغير في سعر النفط في أحد مكونات

¹ موري سمية و لخديمي عبد الحميد، تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر:مقاربة تحليلية وقياسية، ورقة بحثية مقدمة لمجلة البحوث الاقتصادية العربية العدد71 لسنة2015.

الاستقرار النقدي في الجزائر وهو سعر الصرف، وذلك من خلال الطرح النظري لهذين المتغيرين ومحاولة اختبار العلاقة بينهما باستعمال أدوات التحليل القياسي، ولإحاطة بموضوع الدراسة والإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي من خلال ربط الآثار الناجمة عن تقلبات أسعار البترول والاستقرار النقدي في هيكل الاقتصاد النفطي الجزائري، إضافة إلى استخدام المنهج القياسي، وذلك لاختبار العلاقة بين تغير سعر الصرف وسعر النفط باستخدام برنامج EViews .

تتلخص أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة في الآتي:

- ✓ إن ارتفاع الأسعار وزيادة الفوائض المالية يؤدي إلى نمو المؤشرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي وزيادة معدلات الاستثمار، وهي مؤشرات توحى بتحسين الأوضاع الاقتصادية لكن الواقع يثبت عكس ذلك.
- ✓ إن نتائج الدراسة التحليلية تبين أن هناك أثرا بشكل غير مباشر لتقلبات سعر النفط في سعر الصرف من خلال آليات السياسة المالية والنقدية واحتياطي الصرف.
- ✓ إن نتائج الدراسة القياسية أثبتت وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار النفط وسعر الصرف، أما اختبار العلاقة السببية لجراينجر، فقد أثبت وجود علاقة بين سعر الصرف وسعر النفط في المدى القصير.
- ✓ إن اختبار دوال الاستجابة الدفعية أوضح أن هناك أثرا سلبيا لصدمات سعر النفط لسلة أوبك في سعر الصرف في الجزائر.

لقد تقاطعت دراستنا مع هذه الدراسة في أحد أطرافها ألا وهو سعر النفط، في حين كان الاختلاف حول الطرف الثاني المتمثل الميزان التجاري في دراستنا في حين كان الاستقرار النقدي في هذه الدراسة.

3. دراسة العمري علي (2007-2008)¹

الدراسة بعنوان تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970 - 2006)، وقد حاولت الدراسة الإجابة عن الإشكالية الآتية: ما هو تأثير حركة أسعار النفط على محددات

¹ علي العمري، تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970 - 2006)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2007-2008، جامعة الجزائر

النمو الاقتصادي في الجزائر؟، و لقد اعتمد الطالب في هذه الدراسة على كل من المنهج التاريخي و المنهج التحليلي و المنهج الاستقرائي.

متغيرات الدراسة : بالإضافة إلى متغيري سعر النفط والنتاج الداخلي الخام أضاف متغيرة الجباية البترولية و طبق دراسة قياسية باستخدام نماذج إحصائية و توصل إلى النتائج التالية:

✓ تتأثر الجباية البترولية كثيرا بأسعار النفط الخام حيث إذا ارتفعت أسعار النفط ب 0.327 دولار يؤدي ذلك إلى ارتفاع الجباية البترولية بدولار واحد.

✓ أسعار النفط الخام تؤثر بصفة غير مباشرة على الناتج الداخلي الخام و الرابط بينهما هو الجباية البترولية كما توجد بينهما علاقة طردية حيث أنه كلما ارتفع سعر النفط ب 0.016 دولار فان الناتج الداخلي الحقيقي يرتفع بدولار واحد.

✓ متغيرات الدراسة المتمثلة في النمو الاقتصادي و الجباية البترولية لا تفسر أسعار النفط و هو ما يوافق النظرية الاقتصادية.

لقد توافقت دراستنا وهذه الدراسة في الجانب الخاص بتطورات أسعار النفط، في حين كان الاختلاف في أن دراستنا اكتفت فقط بالميزان التجاري والمدة كانت من 1990 لغاية 2017 أما تلك الدراسة فقد شملت النمو الاقتصادي ككل إضافة إلى اختلاف المدة محل الدراسة.

4. دراسة حمادي نعيمة(2009-2010)¹

الدراسة معنونة بـ: تقلبات أسعار النفط على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة (1986-2008)، هدفت الدراسة إلى إبراز اثر تقلبات أسعار النفط على تمويل التنمية في الدول العربية حيث تمت معالجة الموضوع من خلال تطبيق سلسلة زمنية تمتد من 1986 إلى 2008 ، سعت الدراسة إلى إعطاء صور و قياس العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل في أسعار النفط و المتغير التابع المتمثل في حجم تكوين رأس المال الإجمالي لـ17 دولة عربية توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

✓ وجود علاقة طردية بين ارتفاع أسعار النفط و الموارد المالية بالنسبة للدول العربية النفطية.

✓ كما خلصت إلى أن معظم الدول الخليجية و ليبيا و الجزائر هي من بين أكثر الدول العربية تأثرا بتقلبات أسعار النفط.

¹ حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص نقود ومالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، 2008-2009.

✓ تنخفض درجة التأثير بالنسبة للدول غير النفطية و المنتجة للنفط كسوريا و اليمن، السودان و مصر ويكون هذا التأثير محدودا جدا بالنسبة للدول غير النفطية.

تشابكت دراستنا مع هذه الدراسة في تقلبات أسعار النفط في حين وقع الاختلاف في الإطار الزمني والمكاني والموضوعي لتقلبات أسعار النفط.

5. دراسة مشدن وهيبة¹

الدراسة موسومة بـ :أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة (1973-2003)، حيث تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية : ما هو الأثر الحقيقي لتغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي؟، حيث تطرقت في هذه الدراسة إلى المتغيرات الاقتصادية الكبرى في السوق البترولية العالمية وانعكاسها على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-1982، وحرب الأسعار وأبعادها على الاقتصاد العربي من سنة 1986 إلى غاية سنة 2003 ، بالإضافة إلى تحديات ومستقبل البترول العربي في ظل معطيات الاقتصاد العالمي الحديث، وهذا حسب الإشكالية المطروحة.

حيث هدفت هذه الدراسة لبحث اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي للفترة الممتدة 1973 لغاية 2003 وذلك بهدف إبراز تحديات و أفاق الاقتصاد العربي، استخدمت هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، الاستقرائي و الإحصائي، ومن خلال معالجتها للموضوع توصلت إلى النتائج التالية:

✓ إن ما يؤخذ على سياسة الأوبك أنها دفاعية عن الأسعار، أي أنها لم تنجح لحد الآن في الوصول إلى نظام تستطيع بموجبه التحكم في الطاقة الإنتاجية الفائضة بهدف إعادة التوازن لسوق البترول.

✓ نجاح دول المركز في منظومة الاقتصاد الرأسمالي إدارة ما أسمته أزمة الطاقة بفاعلية شديدة وقد أثبت المدروس للخام 1986 م بجدارة هشاشة الاقتصاد العربي بصرف النظر عن بعض التوجهات الايجابية المنادية بتنويع مصادر الدخل ولهذا أن التنمية والعلاقات الاقتصادية العربية خلال السنوات الماضية ارتكزت على أسعار البترول وعائداته مما أدى إلى بروز وجهات النظر المختلفة حول مدى أهمية الثروة البترولية في التنمية الاقتصادية العربية من جهة والمخاطر التي تمثلها مصالح الآخرين في هذه الثروة من جهة أخرى.

تطرقت هذه الدراسة إلى أثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد العربي، في حين كانت دراستنا على الميزان التجاري الجزائري فقط، وكذلك اختلاف فترة الدراسة.

¹ مدشن وهيبة، تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005.

6. دراسة دواح بلقاسم و يعقوب مروة¹

الدراسة موسومة بـ :أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري- دراسة قياسية للفترة (2008-2017)، حيث حاولت هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: ما هو أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري في الجزائر؟ وهدفت هذه الورقة البحثية إلى إبراز أثر التغيرات في أسعار البترول على الميزان التجاري في من خلال الاعتماد على معطيات سنوية تغطي الفترة (2008-2017) باستخدام المنهج القياسي وبالتحديد نموذج الانحدار البسيط واعتمدت على سعر البترول كمتغير لتفسير رصيد الميزان التجاري. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد حيث يؤثر سعر البترول على الميزان التجاري. يكمن الاختلاف بين الدراستين في الإطار الزمني، حيث أن دراستنا شملت الفترة من 1990 لغاية 2017، في حين هذه الدراسة من 2008 لغاية 2017.

7. دراسة بلقلة إبراهيم (2014-2015)²

الدراسة موسومة بـ: سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر، تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية : ما هي مختلف السياسات والآليات الواجب على الدول العربية النفطية ومنها الجزائر إتباعها للحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة؟، و تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الآثار السلبية التي تزاو لها تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط ومن ثم البحث عن السياسات والآليات التي تمكن هذه الدول من مواجهة هذه الآثار، وذلك باعتبار أن الإيرادات النفطية تعتبر مورد أساسي لخزينة هذه المجموعة من الدول والممول الرئيسي لحجم نفقاتها، وسوف تتمحور الدراسة لهذا الموضوع في التطرق إلى مختلف السياسات والآليات التي يجب على الدول العربية المصدرة للنفط ومنها الجزائر إتباعها للحد من الآثار السلبية والغير مرغوبة التي تخلفها تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة، وذلك خلال الفترة 1973-2012،

لأن هذه الفترة شهدت صدمات نفطية عديدة بدءا بالطفرة - النفطية الأولى سنة 1973 ومرورا بالأزمة النفطية لسنة 1986، وحتى الصدمة النفطية الأخيرة خلال سنتي 2008 و 2009 والتي تزامنت مع الأزمة المالية العالمية.

¹ دواح بلقاسم ويعقوب مروة، مرجع سبق ذكره.

² بلقلة إبراهيم، مرجع سبق ذكره.

و قد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي من خلال أداة الوصف في عرض مراحل تطور أسعار النفط ومحدداتها، وأهمية النفط ضمن اقتصاديات الدول العربية المصدرة له كما اعتمد على المنهج الاستقرائي عن طريق أداتي التحليل والقياس من خلال استقراءه للمعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع البحث وذلك بغية إبراز أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط، ومن ثم اقتراح الحلول الاقتصادية المناسبة لمعالجتها، و قد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

✓ إن تسعير النفط يعتبر من أكثر المواضيع إحاطة بالغموض، إذ أن فهم عملية التسعير وإدراك المغزى وراء سعر معين أمر من الصعب فهمه، الأمر الذي يصعب من عملية التنبؤ بأسعار النفط لتعدد المتغيرات المؤثرة عليه، واختلافها بين متغيرات اقتصادية وغير اقتصادية.

✓ يمكن أن يكون للهشاشة المالية والاختلال في الأنظمة المالية على المستوى العالمي تأثير حاد على طلب النفط، ويأتي تأثير ذلك على السوق النفطية من خلال المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل النمو أو من خلال تأثيراتها على التوقعات القصيرة والطويلة الأجل وبالتالي على سعر النفط.

✓ تتكون السوق العالمية للنفط من ثلاثة أطراف رئيسية تتمثل في الشركات النفطية، والدول المصدرة للبتترول، والدول المستوردة له، ونتيجة للتغيرات المتلاحقة بخصوص مراكز القوى وصنع القرار وتشابك العوامل المؤثرة عليها وتضارب المصالح بين المنتجين الساعين لتعظيم عوائدهم والمستهلكين الذين يسعون إلى الحصول على النفط بأرخص الأسعار، الأمر الذي أضفى على السوق النفطية ميزة عدم الاستقرار.

✓ يتجلى تأثير النفط على اقتصاديات الدول العربية النفطية وفقا لثلاث مستويات، حيث يعد القطاع النفطي القطاع الرائد في معظم هذه الدول مما يؤدي إلى ارتباط معدلات النمو الاقتصادي بمستوى أداء هذا القطاع كما أن هيكل التمويل الخارجي والداخلي يعتمد بدرجة كبيرة على مستوى الإيرادات النفطية التي تتحدد بدورها بمستويات الأسعار في الأسواق الدولية الأمر الذي يضيف الطابع الريعي على اقتصادياتها.

يكمّن الاختلاف بين الدراستين في أن دراستنا قامت بقياس مدى تأثير أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري، في حين تكلمت هذه الدراسة عن السياسات الواجب إتباعها من طرف الدول النفطية ومن بينها الجزائر للحد من الآثار الاقتصادية الغير مرغوبة على الموازنة العامة.

8. دراسة بن حدو آمنة و حيمور مصطفى وبن طوير نعيمة

الدراسة موسومة بـ : أثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي الجزائري: دراسة تحليلية وقياسية باستخدام نموذج VECM حيث حاولت هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية: ما مدى تأثير تقلبات

أسعار النفط على النمو الاقتصادي؟، وتهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي المقاس بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والمتغيرات المفسرة له والمتمثلة في الجباية البترولية، الإنفاق، أسعار النفط، الصادرات والواردات باستخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM خلال الفترة الممتدة ما بين 1980-2016، وبعد إجراء الاختبار توصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة سببية طويلة الأجل ما بين المتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة المتمثلة في الصادرات، الواردات، إجمالي الإنفاق الحكومي، وأسعار النفط والجباية البترولية كما أظهر اختبار العلاقة قصيرة الأجل Wald Test انه لا توجد علاقة سببية قصيرة المدى.

يكمن الاختلاف بين الدراستين في المتغير التابع لهما فدراستنا متغيرها التابع صافي الميزان التجاري وعينتها من سنة 1990 لغاية 2017 في حين كانت الدراسة محل المقارنة متغيرها التابع النمو الاقتصادي وعينتها من 1980 لغاية 2016.

خلاصة الفصل

لقد تناولنا في هذا الفصل عموميات حول النفط الخام من حيث مفهومه وتطوره التاريخي وكذا أهميته في الاقتصاد العالمي كما تطرقنا إلى أهم الأزمات التي عرفتھا السوق النفطية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي والعوامل المؤثرة في تحديد سعر البترول وتقلباته. ثم تعرضنا كذلك في هذا الفصل إلى عرض لمحة نظرية للميزان التجاري من حيث تعريفه والعوامل المؤثرة فيه مروراً بمفهوم الاختلال وأنواعه وطرق علاجه، لنستخلص مايلي:

- ✓ للبتروك مكانة هامة في الاقتصاد العالمي الحديث.
- ✓ كل ارتفاع أو انخفاض حاد ومفاجئ يعتبر أزمة نفطية لها تداعيات على اقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة.
- ✓ يدخل في تحديد سعر النفط عدة عوامل مختلفة، التي بدورها تلعب دوراً هاماً في تقلباته.
- ✓ يعتبر الميزان التجاري أحد أهم بنود ميزان المدفوعات.
- ✓ إن الاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات غالباً ما يرجع إلى وجود عجز أو فائز في الميزان التجاري.
- ✓ يتحدد اختيار طريقة علاج الاختلال في الميزان التجاري وفقاً لسبب حدوث الاختلال الواقع.

تمهيد

عرف النفط منذ اكتشافه اهتماما كبيرا لدى دول العالم المنتجة وغير المنتجة له حيث احتل الصدارة في ميدان الطاقة، وأصبح الذهب الأسود كما يطلق عليه لما له من أثر كبير على الاقتصاد العالمي بسبب ندرته وصعوبة استخراجها من جهة، وتحوله لعصب الحياة للكثير من الصناعات ضمن عديد القطاعات، حيث تشكل الموارد المالية للنفط الخام أهمية كبيرة للدول المنتجة له، و لقد تشاركت الجزائر مع تلك الدول في هذه السمة، وأصبحت هناك علاقة ارتباط تشابكية بين الاقتصاد الوطني و قطاع المحروقات حتى أصبح تحديد وضعيته استقرارا أو اختلالا يتوقف على حركة أسعار البترول و عوائده ما جعله عرضة للصدمات الخارجية، هذا ما جعلنا نتناول في المبحث الأول علاقة أسعار النفط ببعض المؤشرات الاقتصادية المتمثلة في الناتج المحلي الخام، الصادرات، الواردات وكذا الميزان التجاري.

أما المبحث الثاني فقد خصصناه للدراسة القياسية باستعمال برنامج EViews 10.

المبحث الأول : أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري

يشكل القطاع النفطي دورا أساسيا في الاقتصاد الجزائري، حيث تشكل العائدات المتأتية منه المحرك الأساسي لعملية التنمية وذلك من خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتشكيل الموارد الأساسية لموازنتها، التي تم استخدامها لتحديث وبناء الهيكل والبنية الأساسية التحتية والداعم الرئيسي لاحتياجات بنوكها المركزية من العملة الأجنبية.

المطلب الأول: تطور العائدات النفطية في الجزائر

لقد عرفت الجزائر نفس الظروف التي مرت بها الدول النفطية الأخرى من حيث نمو عائداتها المالية من تصدير البترول فلقد كان للتقلبات التي شهدتها أسعار النفط خلال المراحل التي مرت بها السوق النفطية وما لحقها من تداعيات على مستويات الإنتاج وحجم الصادرات النفطية انعكاسات واضحة على قيمة الصادرات النفطية الجزائرية. ولعل البيانات السنوية المتعلقة بحركة أسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية للجزائر تعطي صورة واضحة للعلاقة الطردية بينهما خلال مختلف المراحل التي مرت بها السوق النفطية

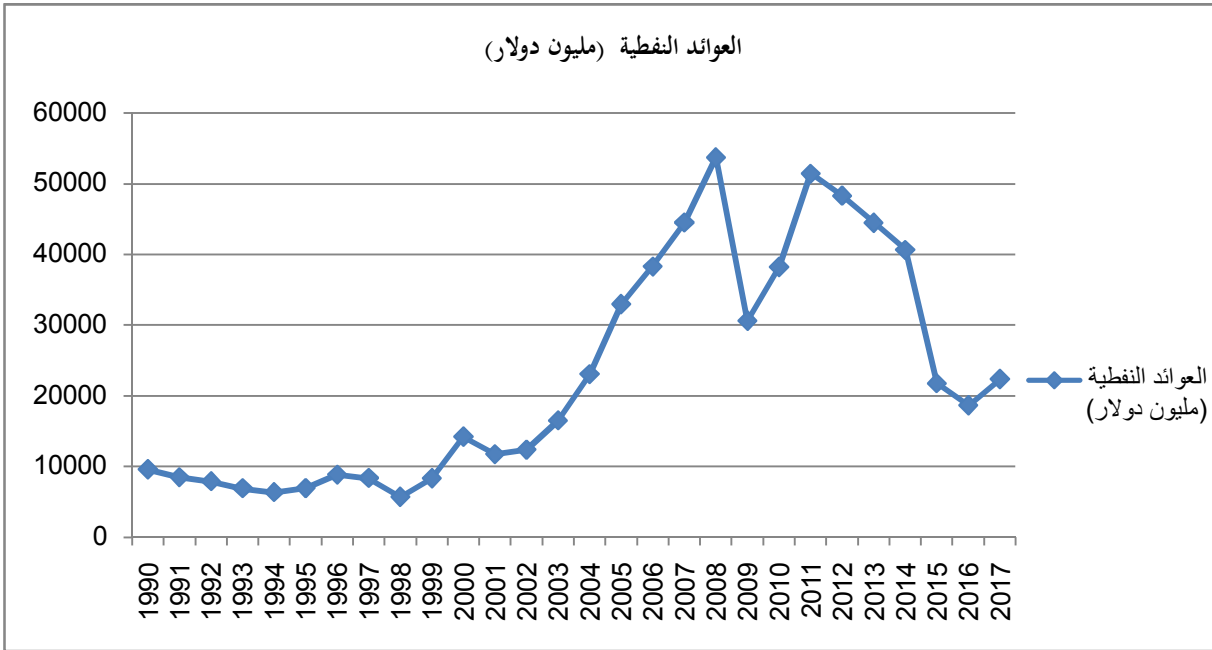
الجدول رقم (01-02): تطور قيمة الصادرات النفطية تبعا لتطورات أسعار النفط خلال الفترة 1973 – 2016.

الوحدة * : دولار للبرميل، ** : مليون دولار

السنوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981
أسعار النفط*	9.1	10.4	10.4	11.2	12.2	29.2	36	36	34.2
العوائد**	1522	4267	4295	4791	5562	5856	8746	12971	13066
السنوات	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
أسعار النفط*	31.7	29.90	28.72	27.63	14.53	18.36	15.14	18.53	24.34
العوائد**	11149	9655	9778	9668	5161	6555	5725	6815	9588
السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
أسعار النفط*	21.04	20.03	17.50	16.19	17.41	21.33	19.62	13.02	18.12
العوائد**	8464	7885	6902	6335	6938	8826	8352	5691	8314
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
أسعار النفط*	28.77	24.74	24.91	28.73	38.35	54.64	66.05	74.66	98.96
العوائد**	14204	11736	12370	16476	23050	32937	38279	44497	53685
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
أسعار النفط*	62.35	80.35	112.92	111.49	109.38	99.68	52.79	44.28	54.12
العوائد**	30584	38211	51409	48271	44462	40628	21742	18643	22353

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات OPEC; Annual Statistical Bulletin 2018

الشكل رقم (02-01) تطور العوائد النفطية خلال الفترة 1990-2017.



المصدر : من إعداد الطالبين بناء على الجدول السابق

لقد عرفت النفطية للجزائر خلال فترة السبعينات والى غاية بداية الثمانينات تطورا كبيرا ونموا مستمرا حيث تضاعفت بأكثر من 8.5 مرة خلال الفترة 1973-1981 وذلك لاعتبارين هامين يتمثل الأول في أزمة 1973 الموسومة بأزمة تصحيح الأسعار والتي أدت إلى استقرار النفط في مستويات متقاربة بين 9-12 دولار للبرميل في حين قفز إلى مستوى قياسي مع بروز شبح الحرب العراقية الإيرانية سنة 1978 ومخافة الدول من شح المعروض النفطي لترتفع الأسعار متجاوزة سقف 34 دولار للبرميل، ومع مرور السوق النفطية لمرحلة جديدة تميزت بالانخفاض المستمر لأسعار النفط خلال الفترة 1982-1986 وما تبعها من انخفاض في حجم الصادرات النفطية، حيث وصلت قيمة العائدات النفطية لأدنى مستوى خلال فترة الثمانينات وهذا سنة 1986، فيما عرفت الفترة الممتدة بين 1987-1998 تقلبات مستمرة في قيمة العائدات النفطية ما بين الارتفاع والانخفاض والتي تزامنت مع التقلب وعدم الاستقرار الذي شهدته أسعار النفط.

وفي ضوء التطورات الكبيرة والمنحى التصاعدي الذي شهدته أسعار النفط خلال الفترة الممتدة ما بين 1999-2008 باستثناء 2001 التي عرفت بعض الانخفاض، شهدت قيمة العائدات النفطية قفزة كبيرة وسجلت معدلات نمو جد مرتفعة أين تضاعفت بأكثر من ست مرات خلال هذه الفترة. ولقد صاحب انخفاض أسعار النفط بنسبة 35% سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 نتيجة لتداعيات الأزمة المالية انخفاضاً في قيمة العائدات من الصادرات النفطية للجزائر بنحو 23122 مليون دولار أي بنسبة انخفاض قدرها 43.5% مقارنة بعام 2008. وبعد أن استرد الاقتصاد عافيته والذي ترتب عنه تحسن ملحوظ في أسعار النفط عادت العائدات النفطية للارتفاع

خلال الفترة 2010-2013. ومع حلول سنة 2014 تراجعت أسعار النفط إلى ما دون 100 دولار متأثرة بظهور بدائل جديدة للنفط وظهور منتجين جدد وكذا تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط وتضاؤل سلطتها في تحديد الأسعار، حيث استمر هذا التقهقر خلال سنتي 2015-2016 ليلبغ أدنى مستوياته بـ 40 دولار للبرميل ومنه تأثر قيمة العائدات النفطية للجزائر في نفس الفترة.

المطلب الثاني: انعكاس العائدات النفطية على الاقتصاد الجزائري

لقد لعب قطاع المحروقات في الجزائر منذ الاستقلال دورا مهما في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال الاعتماد على مداخله في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، إذ تشكل صادراته ما يفوق 95% من إجمالي الصادرات الوطنية.

الفرع الأول: الناتج المحلي الإجمالي

تتأثر العوائد النفطية في الجزائر سلبا وإيجابا بسعر النفط حيث أنها تمثل ما نسبته 60%¹ من الناتج المحلي الخام، وعليه فكل تغير في العوائد النفطية سيقابله تغير مقارب في الناتج المحلي الخام والجدول التالي يوضح تطور الناتج المحلي الخام خلال فترة الدراسة

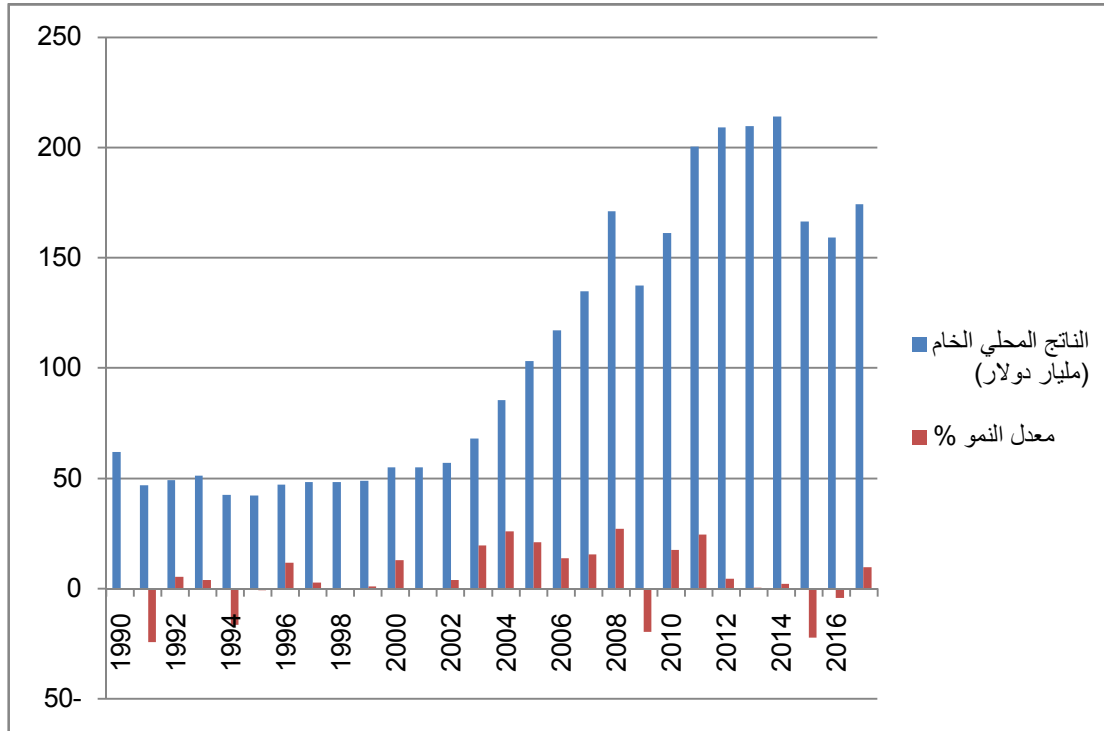
الجدول رقم (02-02) تطور الناتج المحلي الخام (1990-2017) * الوحدة: مليون دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الناتج م خ*	61,841	46,685	49,136	50,951	42,430	42,079	46,944
معدل نمو الناتج م خ %	--	24.51-	5.25	3.69	16.72-	0.83-	11.56
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الناتج م خ*	48,203	48,191	48,642	54,793	54,710	56,762	67,860
معدل نمو الناتج م خ %	2.68	0.02-	0.94	12.64	0.15-	3.75	19.55
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج م خ*	85,331	103,081	117,027	134,815	171,001	137,235	161,197
معدل نمو الناتج م خ %	25.75	20.80	13.53	15.20	26.84	19.75-	17.46
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج م خ	200,245	209,005	209,722	213,947	166,250	159,017	174,099
معدل نمو الناتج م خ %	24.22	4.37	0.34	2.01	22.29-	4.35-	9.48

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات OPEC; Annual Statistical Bulletin 2018

¹ بن دحمان آمنة وآخرون، أثر صدمات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر دراسة قياسية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 09، جانفي 2017، ص 174.

الشكل رقم (02-02) تطور الناتج المحلي الخام (1990-2017)



المصدر : من إعداد الطالبين بناء على الجدول السابق

من خلال الجدول يمكننا تقسيم تطور الناتج المحلي الخام خلال فترة الدراسة إلى عدة مراحل، حيث تميزت المرحلة الأولى (1990-1999) بتراجع حاد في السنة الأولى بنسبة 24.51%، ثم استقرار نسبي لغاية نهاية المرحلة.

أما المرحلة الثانية (2000-2008) فقد شهدت ارتفاعا متزايدا للناتج المحلي حيث بلغ سنة 2008 ما يفوق 171 مليار دولار في حين كان في بداية المرحلة 54 مليون دولار، وذلك راجع للطفرة النوعية التي شهدتها أسعار النفط خلال تلك الفترة.

أما المرحلة الثالثة (2009-2014) فقد شهد الناتج المحلي تراجعا كبيرا في السنة الأولى للمرحلة بلغ نسبة 19.75% وذلك بسبب ارتدادات الأزمة العالمية نهاية سنة 2008 التي أثرت بدورها على القطاع النفطي ومن ثم على الناتج المحلي، لكن سرعان ما تعافى في السنة الموالية ليقفز بنسبة

17.45% لتليها قفزة ثانية سنة 2011 بلغت نسبة 24.22%، ثم استقرار نسبي عند مستويات مرتفعة للناتج المحلي تجاوزت 200 مليار دولار.

أما المرحلة الرابعة (2015-2017) فتميزت بانخفاض حاد في معدلات نمو الناتج المحلي نتيجة ارتدادات الأزمة النفطية لسنة 2014 حيث تراجع الناتج المحلي الخام بـ: 47 مليار دولار في سنة 2015 ليواصل التراجع في السنة

المالية، وفي سنة 2017 شهدت أسعار النفط انتعاشا أثر بدوره على الناتج المحلي الخام الذي بلغ خلال تلك السنة 174 مليار دولار.

الفرع الثاني: الصادرات

على الرغم من الطابع الاستراتيجي الذي تمثله الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن المسجل على مستوى الاقتصاد الجزائري أن الصادرات خارج مجال المحروقات لم تتجاوز لعقود من الزمن عتبة 2.5% على الرغم من المحاولات العديدة للخروج من هذه العتبة وبقيت الصادرات النفطية هي المسيطرة بنسبة تفوق 97% من إجمالي الصادرات، والجدول التالي يوضح تطور الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (02-03) تطور الصادرات الجزائرية (1990-2017) * الوحدة: مليون دولار

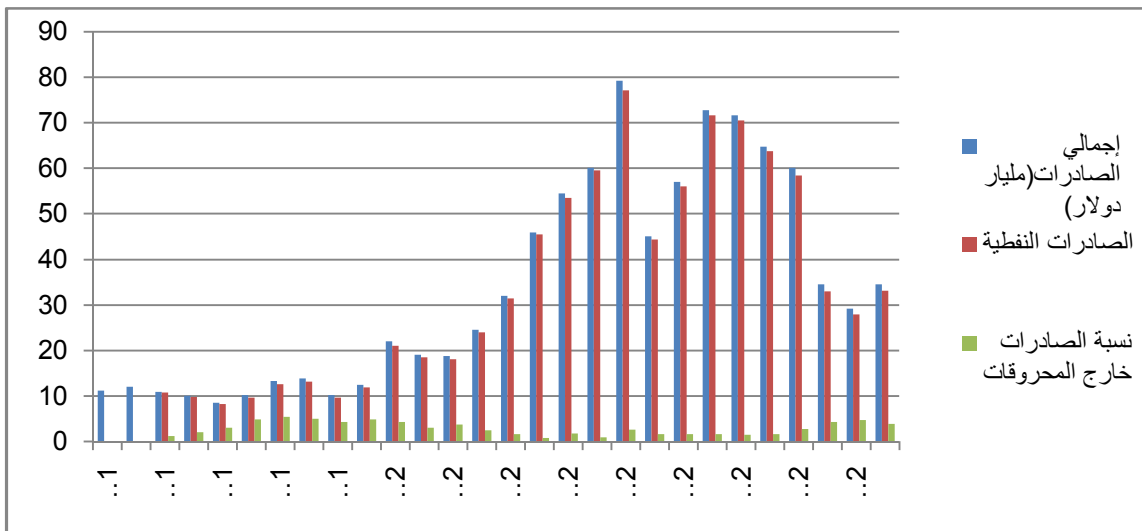
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
إجمالي الصادرات*	11304	12101	10837	10091	8340	10240	13375
الصادرات النفطية*	X	X	10980	9880	8610	9730	12650
معدل نمو الصادرات		7.05	10.45-	6.88-	17.35-	22.78	30.62
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
إجمالي الصادرات*	13889	10213	12522	22031	19132	18825	24612
الصادرات النفطية*	13180	9770	11910	21060	18530	18110	23990
معدل نمو الصادرات	3.84	26.47-	22.61	75.94	13.16-	1.60-	30.74
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي الصادرات*	32083	46001	54613	60163	79298	45194	57053
الصادرات النفطية*	31550	45590	53610	59610	77194	444015	56121
معدل نمو الصادرات	30.36	43.38	18.72	10.16	31.81	43.01-	26.24
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي الصادرات*	72888	71736	64867	60129	34566	29309	34569
الصادرات النفطية*	71661	70583	63816	58462	33081	27918	33202
معدل نمو الصادرات	27.75	1.58-	9.58-	7.30-	42.51-	15.21-	17.95

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على المصدرين التاليين:

التقارير السنوية لبنك الجزائر (2002-2005-2008-2012-2017)

Direction Générale des Douanes, Evolution du commerce extérieurs de l'Algérie 1963-2010

الشكل رقم (02-03) : تطور الصادرات الجزائرية (1990-2017)



المصدر : من إعداد الطالبين بناء على الجدول السابق

نظرا لكون الصادرات الجزائرية هي صادرات نفطية بامتياز حيث تمثل ما يفوق 97% من إجمالي الصادرات وهذا ما يظهر جليا في بيانات الجدول السابق، إذ أن كل تغير في إجمالي الصادرات هو بالضرورة ناتج عن تغيرات أسعار النفط وبالتالي الصادرات النفطية، حيث شهدت بداية الفترة (1990 حتى 1993) استقرارا نسبيا وذلك راجع لاستقرار أسعار النفط، في حين شهدت سنة 1994 تراجعاً في قيمة الصادرات بمعدل نمو بلغ (-) 17.35%، لتعاود الارتفاع في السنوات الموالية لتصل معدلات نمو بلغت أحيانا 30%، ومع حلول سنة 1998 تنهار قيمة الصادرات الإجمالية المعبر عنها بمعدل نمو سلبي بلغ (-) 26.47% وذلك نتيجة انعكاس الأزمة النفطية لسنة 1998 حيث تراجع سعر برميل النفط إلى حدود 13 دولار، للتميز المرحلة المالية لسنة 1998 لغاية 2008 بارتفاع مستمر لمعدلات نمو الصادرات فاقت 43% سنة 2005 وإجمالي صادرات فاق 79 مليار دولار سنة 2008 وهذا راجع للطفرة السعرية للنفط خلال هذه المرحلة، لتشهد سنة 2009 تهاو كبير لأسعار النفط نتيجة ارتدادات أزمة الرهن العقاري حيث بلغت الصادرات 45 مليار دولار بتراجع في معدل النمو بلغ (-) 43.01%، لتعاود الانتعاش والاستقرار في السنوات اللاحقة وذلك لتعافي السوق النفطية من الأزمة المالية لسنة 2008، ونتيجة للأزمة التي شهدتها السوق النفطية سنة 2014 كان لها لأثر الكبير على الصادرات الجزائرية المعتمدة على النفط كسلعة أساسية خلال السنوات الموالية حيث تراجعت لما يقارب 50% بقيمة إجمالية 29 مليار دولار سنة 2016 بعد أن كانت 60 مليار دولار سنة 2014، لتنتعش سنة 2017 نتيجة تحسن أسعار النفط التي بلغت حدود 54 دولار للبرميل.

الفرع الثالث: الواردات

إن الناظر للاقتصاد الجزائري يرى بأنه اقتصاد ريعي غير منتج وعليه فإنه اقتصاد استهلاكي يعتمد الواردات الأجنبية وهذه الواردات يسدها من عوائده النفطية التي توفر له وسائل الدفع الخارجي وزيادة الدخل المتاح الناتج عن ارتفاع العائد النفطي، الذي بدوره يؤدي لارتفاع الاستهلاك الكلي والجدول التالي يوضح تطور الواردات الجزائرية لفترة الدراسة

الجدول رقم (02-04) تطور الواردات الجزائرية (1990-2017) * الوحدة: مليون دولار

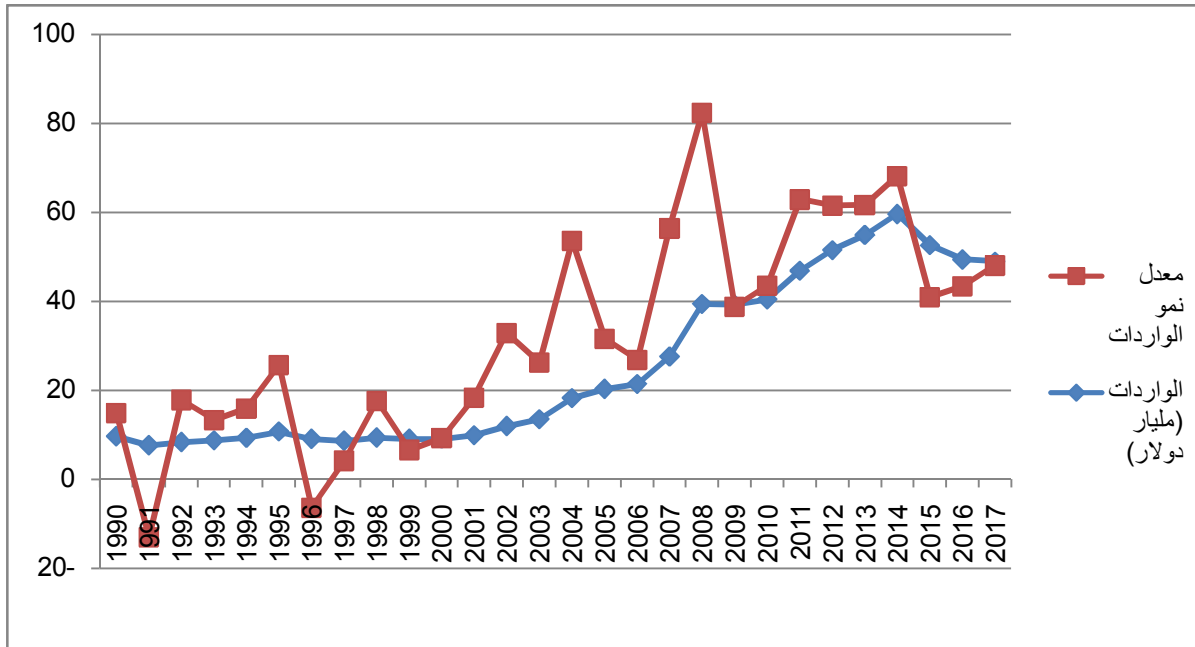
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
إجمالي الواردات*	9684	7681	8406	8788	9365	10761	9098
معدل نمو الواردات	5.17	20.68-	9.44	4.54	6.57	14.91	15.45-
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
إجمالي الواردات*	8687	9403	9164	9173	9940	12009	13534
معدل نمو الواردات	4.52-	8.24	2.54-	0.10	8.36	20.81	12.70
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي الواردات*	18308	20357	21456	27631	39479	39294	40473
معدل نمو الواردات	35.27	11.19	5.40	28.78	42.88	0.47-	3.00
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي الواردات*	46927	51569	54987	59670	52649	49437	48981
معدل نمو الواردات	15.95	9.89	6.63	8.52	11.77-	6.10-	0.92-

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على المصدرين التاليين:

التقارير السنوية لبنك الجزائر (2012-2017)

Direction Générale des Douanes, Evolution du commerce extérieurs de l'Algérie 1963_2010

الشكل رقم (02-04) : تطور الواردات الجزائرية (1990-2017)



المصدر : من إعداد الطالبين بناء على الجدول السابق

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ وجود استقرار نسبي في قيمة الواردات في المرحلة الأولى من الدراسة لغاية سنة 2001، ومع بداية 2002 عرفت الواردات تطورا ملحوظا وبمعدلات مرتفعة أحيانا وذلك راجع للارتفاع المستمر لأسعار النفط الذي تبعه توجه الدولة لانتهاج سياسة تنمية أدت إلى رفع حجم الواردات لتقارب 60 مليار دولار سنة 2014، ومع حلول سنة 2015 ونظرا لانخفاض أسعار النفط نتيجة الأزمة النفطية 2014 التي ألفت بظلالها على الاقتصاد الوطني عموما من خلال تأثير العوائد النفطية الأمر الذي دفع الدولة لانتهاج سياسة تجارية متمثلة في نظام الحصص لخفض فاتورة الواردات التي تكلف الخزينة العمومية مبالغ باهضة بالعملة الأجنبية وهو ما نلاحظه في السنوات الموالية لتطبيق هذه السياسة حيث تراجمت الواردات بمعدل 11.77%.

الفرع الرابع: الميزان التجاري

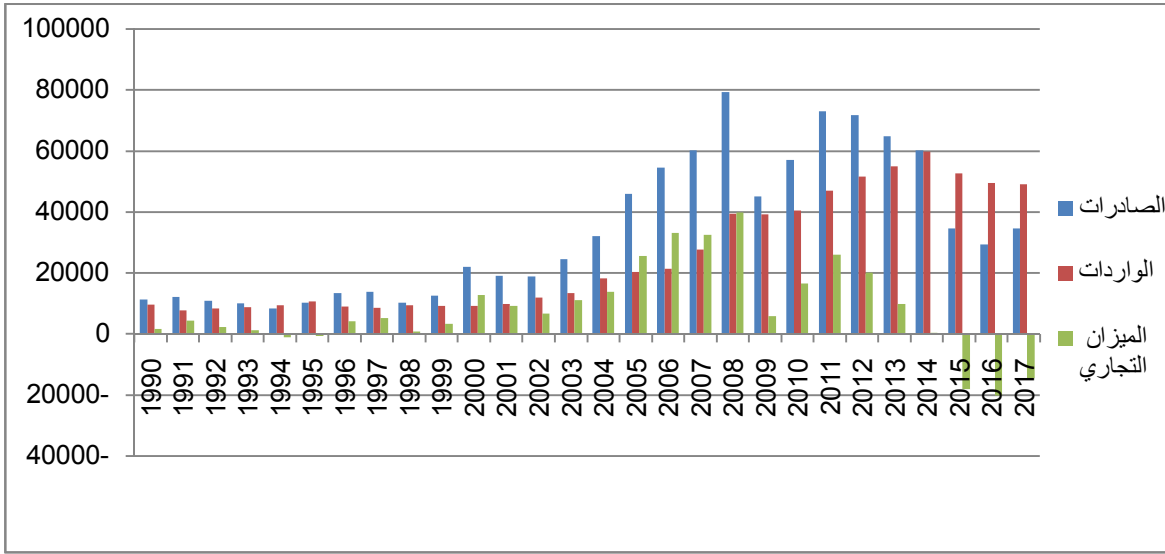
لقد عرف الميزان التجاري الجزائري فترات فوائض وأخرى عجز وهذا التباين مرتبط ارتباطا وثيقا بالسوق النفطية وما يطرأ عنها من تغيرات في الأسعار والجدول التالي يوضح حالة رصيد الميزان التجاري الجزائري طيلة فترة الدراسة.

الجدول رقم (02-05) تطور الميزان التجاري الجزائري (1990-2017) * الوحدة: مليون دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
إجمالي الصادرات*	11304	12101	10837	10091	8340	10240	13375
إجمالي الواردات*	9684	7681	8406	8788	9365	10761	9098
رصيد الميزان التجاري	1620	4420	2431	1303	1025-	521-	4277
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
إجمالي الصادرات*	13889	10213	12522	22031	19132	18825	24612
إجمالي الواردات*	8687	9403	9164	9173	9940	12009	13534
رصيد الميزان التجاري	5202	810	3358	12858	9192	6816	11078
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي الصادرات*	32083	46001	54613	60163	79298	45194	57053
إجمالي الواردات*	18308	20357	21456	27631	39479	39294	40473
رصيد الميزان التجاري	13775	25644	33157	32532	39819	5900	16580
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي الصادرات*	72888	71736	64867	60129	34566	29309	34569
إجمالي الواردات*	46927	51569	54987	59670	52649	49437	48981
رصيد الميزان التجاري	25961	20167	9880	459	18083-	20128-	14412-

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على المصدرين التاليين: التقارير السنوية لبنك الجزائر (2012-2017)

الشكل رقم (02-05) تطور الميزان التجاري الجزائري (1990-2017)



المصدر : من إعداد الطالبين بناء على الجدول السابق

نلاحظ من خلال أرقام الجدول السابق أن الميزان التجاري عرف فائضا طيلة فترة الدراسة (1990-2017)، إذ أنه لم يحقق عجزا إلا في سنتي 1994 و 1995 على التوالي ليعاود العجز في آخر ثلاث سنوات من فترة الدراسة.

حيث عرف الميزان التجاري أول عجز له خلال فترة دراستنا سنة 1994 بقيمة 1025 مليون دولار ليتابع الرصيد عجزه خلال السنة الموالية، وذلك راجع بدرجة كبيرة إلى الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد خلال تلك الفترة كما كان للتحرير التجاري سنة 1994 دور كبير في تسجيل هذا العجز، إضافة إلى تراجع سعر البترول الذي انتقل من 21.04 دولار للبرميل سنة 1991 إلى 16.19 دولار للبرميل سنة 1994 وما صاحب ذلك من ارتفاع خدمة الدين (المديونية) وإعادة الجدولة في مرحلة لاحقة.¹

ومنذ سنة 1996 عرف الميزان التجاري الجزائري تحسنا وفائضا ماعدا النقص المسجل سنة 1998 ليتواصل من سنة 2000 نمو الفائض التجاري متأثرا بنمو أسعار المحروقات وقد تجاوز هذا الفائض 39 مليار دولار سنة 2008 بالرغم من ارتفاع قيمة الواردات في تلك الفترة، ولكن الأزمة العالمية لسنة 2008 وانعكاساتها على السوق النفطية أثرت على أسعار المحروقات وبالتالي أدت إلى انخفاض فائض الميزان التجاري الجزائري ليحقق سنة 2009 فائضا بقيمة 5.9 مليار فقط أي بتراجع فاق 33 مليار دولار عن سنة 2008، أما خلال السنوات الموالية (2010-2011-2012-2013) فحقق الميزان التجاري فوائض متتالية وذلك راجع لحالة الاستقرار التي شهدتها السوق النفطية، ومع انهيار أسعار النفط في الأزمة النفطية لسنة 2014 تراجعت الفوائض إلى مادون

¹ مختار علائي، الصادرات النفطية ودورها في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 8، ديسمبر 2017، ص 365.

المليار دولار لتدخل البلاد في حالة من العجز المستمر لميزانها التجاري للسنوات التي تلت 2014، وهذا ما دفع بالبلاد للدخول في جملة من السياسات للتخفيض من الواردات وبالتالي التقليل من العجز في الميزان التجاري. على هذا الأساس يمكن القول وعلى الرغم من هذا الفائض الذي حققه الميزان التجاري إلا أنه لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الذي مازال إلى يومنا هذا يتخبط في مشاكل عديدة من بينها أن كل المداخيل الناجمة من التجارة الخارجية مصدرها دائما هو تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بدورها بأسعار النفط بالدرجة الأولى، وأما الصادرات خارج المحروقات فمازالت مساهمتها ضعيفة جدا. وبالتالي فوضعية الميزان التجاري تبقى مرهونة بعوائد المحروقات، هذه الأخيرة هي التي تحدد طبيعة الرصيد إذا كان موجبا أو سالبا.

المبحث الثاني : دراسة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري

المطلب الأول: مجتمع الدراسة

حاولنا من خلال هذه الدراسة قياس أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري للفترة 1990-2017، وعليه فقد شملت هذه الدراسة جملة من المؤشرات التي سندرجها في النموذج القياسي، حيث تم اختيارها بناء على ما تطرقنا إليه في الجانب النظري وبالتحديد في العوامل المؤثرة على الميزان التجاري، إضافة إلى ما تطرقت إليه النظرية الاقتصادية المتمثلة¹ في:

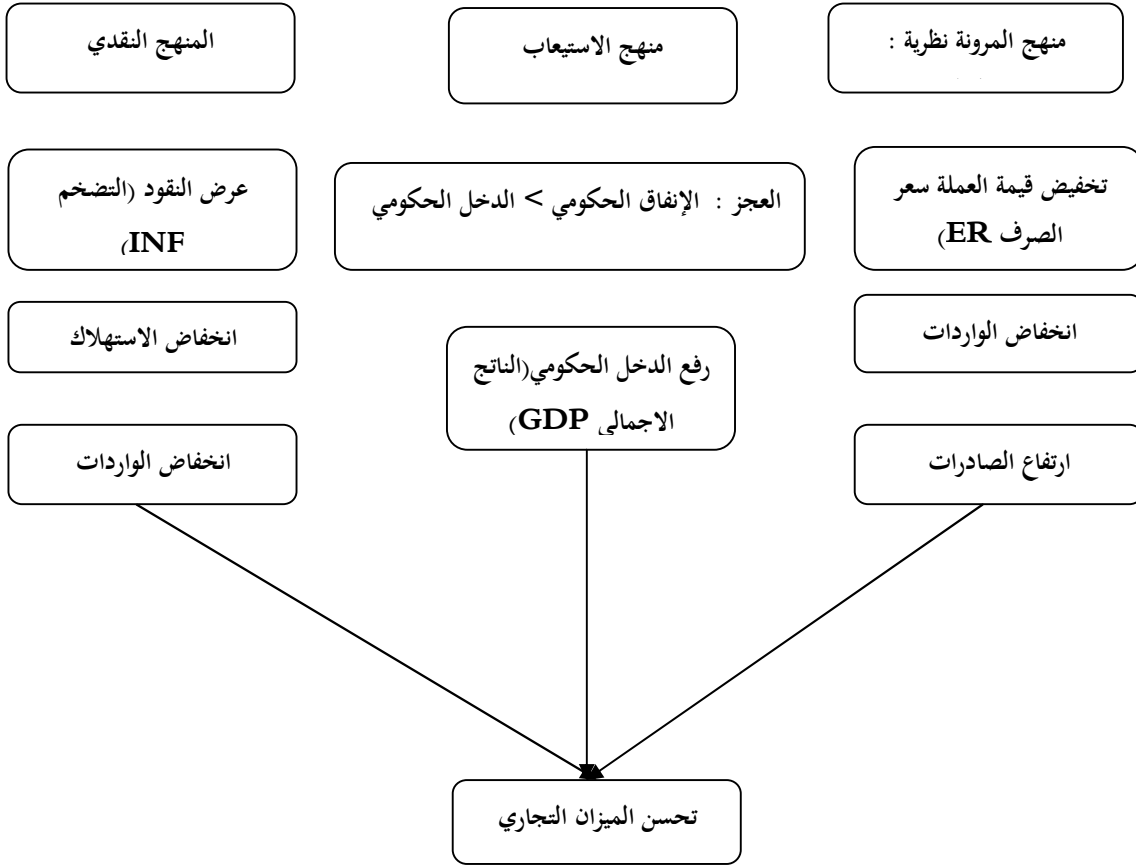
منهج المرونات ل: مارشال ليرنر الداعي إلى تحسين العجز في الميزان التجاري من خلال التخفيض في سعر صرف العملة المحلية.

منهج الاستيعاب: حيث يحنوا المنهج تطورا حديثا مقارنة بمنهج المرونات فهو يُحَوَّلُ التحليل من الميزان التجاري كفرق بين قيم الصادرات والواردات إلى الحساب الجاري كفرق بين الدخل المحلي والإنفاق المحلي الكلي. **المنهج النقدي:** وينظر هذا المنهج الجديد إلى اختلال ميزان المدفوعات على أنه نوع من الاضطراب المرتبط بالاختلال في السوق النقدية، أي بين ظاهرة عدم التوازن بين طلب وعرض النقود.

ويمكن تلخيص النظريات السابقة الذكر في الشكل التالي

¹ سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 132.

الشكل (02-06): نظريات الميزان التجاري



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على ماورد في المناهج السالفة

وقد تم تقسيم متغيرات الدراسة إلى متغيرات تابعة وأخرى مستقلة، أما المتغيرات التابعة فتتمثل في صافي الصادرات (رصيد الميزان التجاري) والمعبر عنه بـ Nx ، والمتغيرات المستقلة التي هي عبارة عن أربع متغيرات كانت كالتالي:

- ✓ أسعار البترول المعبر عنها بـ OIL
- ✓ الناتج المحلي الخام المعبر عنه بـ GDP
- ✓ التضخم في أسعار المستهلك المعبر عنه بـ INF
- ✓ أسعار الصرف DA/US والمعبر عنه بـ ER

والجدول التالي يوضح تعاريف مختصرة للمتغيرات محل الدراسة مرفقة بمصادر البيانات الإحصائية.

الجدول رقم (02-06) متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

المتغير	التعريف	المصدر
Nx	الميزان التجاري ويُعبّر عنه بصافي الصادرات وهو يمثل الصادرات من السلع المنظورة ناقص الواردات من السلع المنظورة.	التقارير السنوية لبنك الجزائر (2012-2017) Direction Générale des Douanes, Evolution du commerce extérieurs de l'Algérie 1963_2010
OIL	أسعار البترول: وهو يمثل سعر برميل النفط الخام الجزائري (صحاري بلند) بالدولار الأمريكي للبرميل.	OPEC Annual Statistical Bulletin 2018
GDP	الناتج المحلي الإجمالي الخام، بمثل قيمة السلع والخدمات المنتجة في الحيز الجغرافي للبلد في فترة زمنية عادة ما تكون سنة. والبيانات المرتبطة بالمتغير مقدرة بملايين الدولارات	OPEC Annual Statistical Bulletin 2018
INF	التضخم: ويمثل ارتفاع المستوى العام للأسعار	https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2019/01/weodata/weoselsr.aspx?c=612&t=1
ER	يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة.	https://www.worldbank.org . https://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx .

المطلب الثاني: تقدير واختبار النموذج

1. نموذج الدراسة :

يأخذ النموذج الصيغة الرياضية العامة التالية:

$$NX = f(OIL, GDP, ER, INF).$$

$$Y_t = C + \alpha x_t + \epsilon_t$$

والنماذج المشار إليها في صيغتها الاحتمالية تكتب على الشكل التالي:

النموذج الأول:

$$NX_t = \beta_0 + \beta_1 ER_t + \beta_2 GDP_t + \beta_3 INF_t + \beta_4 OIL_t + U_t$$

النموذج الثاني:

$$NX_t = \gamma_0 + \gamma_1 GDP_t + \gamma_2 INF_t + \gamma_3 OIL_t + V_t$$

النموذج الثالث:

$$NX_t = \delta_0 + \delta_1 \log ER_t + \delta_2 \log GDP_t + \delta_3 \log INF_t + \delta_4 \log OIL_t + Z_t$$

حيث (U, V, Z) يمثل حد الخطأ العشوائي للمعادلات (error term) والذي يفترض أن قيمه موزعة

توزيعاً طبيعياً وبوسط حسابي يساوي صفر وتباين ثابت، وهذه الفروض ضرورية للحصول على مقدرات غير

متحيزة وتتصف بالكفاءة لكل معلمة من معاملات النموذج (β, γ, δ) ، وبعد إجراء عملية تقدير هذه النماذج سوف نختار أفضلها للتحليل والتفسير.

2. تقدير النماذج :

أ- النموذج الأول :

$$NX_t = \beta_0 + \beta_1 ER_t + \beta_2 GDP_t + \beta_3 INF_t + \beta_4 OIL_t$$

$$NX = 10.85876 + 0.068097*ER - 0.56625*GDP - 0.24841*INF + 1.13855*OIL$$

الجدول رقم (02-07) مخرجات النموذج الأول¹

Variable	C	ER	GDP	INF	OIL
Std. Error	5.575126	0.081783	0.065754	0.168026	0.110343
t-Statistic	1.947717	0.832661	-8.611590	-1.478432	10.31832
Prob	0.0638	0.4136	0.0000	0.1529	0.0000
F-statistic	40.40841				
(Prob(F-statistic	0.000000				
R-squared	0.875429				
DW	0.657604				

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات EViews10

ب- النموذج الثاني

$$NX_t = \gamma_0 + \gamma_1 GDP_t + \gamma_2 INF_t + \gamma_3 OIL_t$$

$$NX = 14.82136 - 0.52943*GDP - 0.34246*INF + 1.08544*OIL$$

الجدول رقم (02-08) مخرجات النموذج الثاني²

Variable	C	GDP	INF	OIL
Std. Error	2.885578	0.048351	0.123603	0.089462
t-Statistic	5.136358	-10.949959	-2.770672	12.13301
Prob	0.0000	0.0000	0.0106	0.0000
F-statistic	54.34116			
(Prob(F-statistic	0.000000			
R-squared	0.871674			
DW	0.682823			

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات EViews10

¹ انظر الملحق رقم 02.

² انظر الملحق رقم 03.

ت- النموذج الثالث :

$$NX_t = \delta_0 + \delta_1 \log ER_t + \delta_2 \log GDP_t + \delta_3 \log INF_t + \delta_4 \log OIL_t$$

$$NX = 66.8208 - 0.70467 * LER - 58.8974 * LGDP - 1.16377 * LINF + 57.7329 * LOIL$$

الجدول رقم (02-09) مخرجات النموذج الثالث¹

Variable	C	LER	LGDP	LINF	LOIL
Std. Error	17.78691	4.205537	9.645801	1.912394	8.064572
t-Statistic	3.756741	-0.167557	-6.106015	-0.608540	7.158832
Prob	0.0010	0.8684	0.0000	0.5488	0.0000
F-statistic	16.90770				
(Prob(F-statistic	0.000001				
R-squared	0.746223				
DW	1.268773				

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات EViews10

من خلال النتائج المعروضة في الجداول لتقدير النماذج الإحصائية، فإننا سنقوم باستبعاد النموذج الثالث وذلك بسبب تدني معامل تحديده المتمثل في نسبة 74.62% مقارنة بالنموذجين الأولين ذات معامل تحديد يصل 87%، زيادة على ذلك فإن معلتي كل من التضخم وسعر الصرف غير معنويتين عند مستوى ثقة 5% و10% على التوالي.

أما النموذجين الأول والثاني فنلاحظ أن معامل تحديد كل منهما متقاربان جدا عند 87% كما أن كلا النموذجين معنويتين عند مستوى 5% إذن احتمالية فيشر لكليهما أقل من 0.05 وعليه فإننا نرفض H0 ونقبل الفرضية البديلة H1، إلا أننا في ذات السياق نلاحظ أن النموذج الأول يحتوي على معلمتين غير معنويتين عند مستوى 5% و10% وهما معلمة كل من سعر الصرف والتضخم حيث كانت القيمة الاحتمالية لكل منهما على التوالي 0.4136 و 0.1529 وهما أكبر من 0.05 و 0.1، وعليه فإننا نرفض الفرضية البديلة H1 ونقبل فرضية العدم H0 .

ومن خلال مخرجات النموذج الأول قمنا بتعديله حيث تم حذف المتغير المستقل المتمثل في سعر الصرف الذي أثر على النموذج لأنه لا يمثل القيمة الحقيقية لسعر صرف الدينار الجزائري وهذا لاعتماد الجزائر على نظام الصرف المدار بدل المرن، وبعد التعديل وحذف المتغير المستقل سعر الصرف تحسن النموذج حيث أصبحت جميع معلماته معنوية بما فيها التضخم الذي كانت القيمة الاحتمالية لمعلمته غير معنوية، وبعد التعديل أصبحت مساوية لـ: 0.0106 وهي أقل من 0.05 وعليه نقبل الفرضية البديلة H1 ونرفض فرضية العدم H0 كما أن معامل

¹ انظر الملحق رقم 04.

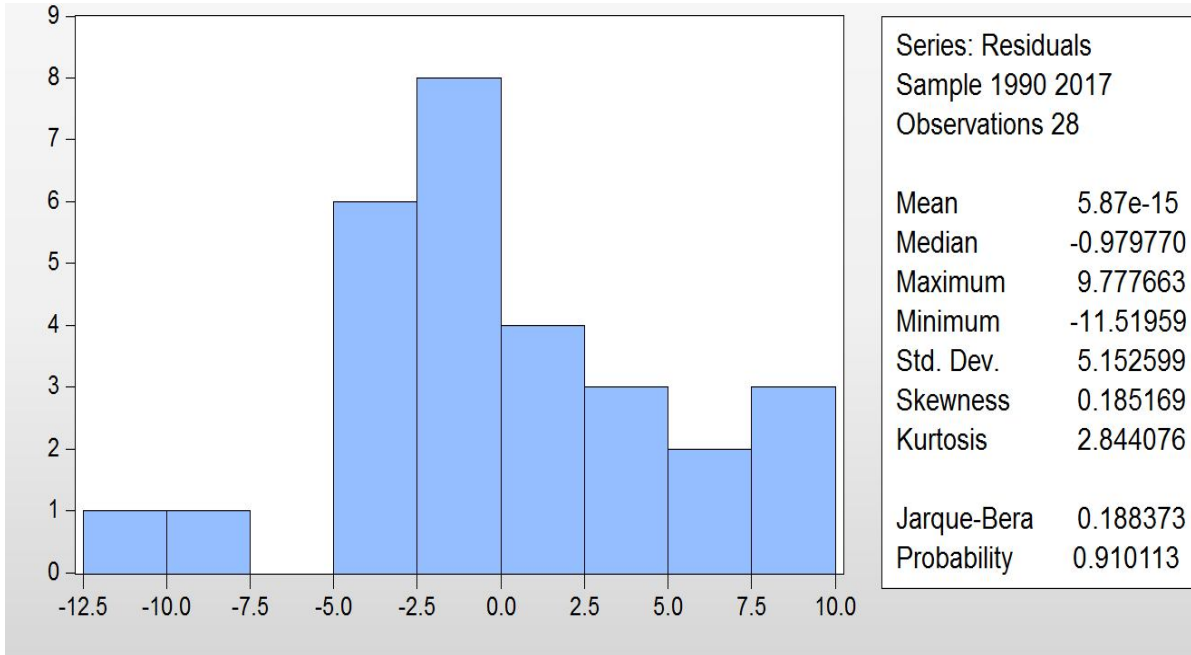
تحديد النموذج المعدل كان مساويا لـ: 87.16% كما أن النموذج في مجمله معنوي إذ كانت قيمته الاحتمالية مساوية 0.000001 وهي أقل من 0.05 أي أننا نقبل H1 ونرفض H0 .
ومن هنا تم اختيارنا للنموذج الثاني كأفضل نموذج من بين الثلاثة السابقة لدراستنا.

3. اختبار التوزيع الطبيعي

من أجل التحقق من هذه الفرضية نقوم باختبارها بواسطة اختبار جاك بيرتا J-B، فإذا كانت الإحصائية المحسوبة والتي تتبع توزيع كاي مربع لهذا الأخير أقل من الجدولية عند مستوى معنوية 5% مثلا نقول أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

من خلال اختبار التوزيع الطبيعي المبين في الشكل الموالي نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (Prob) جاك بيرتا أكبر من 0.05 أي أن التوزيع طبيعي.

الشكل (02-07) اختبار التوزيع الطبيعي



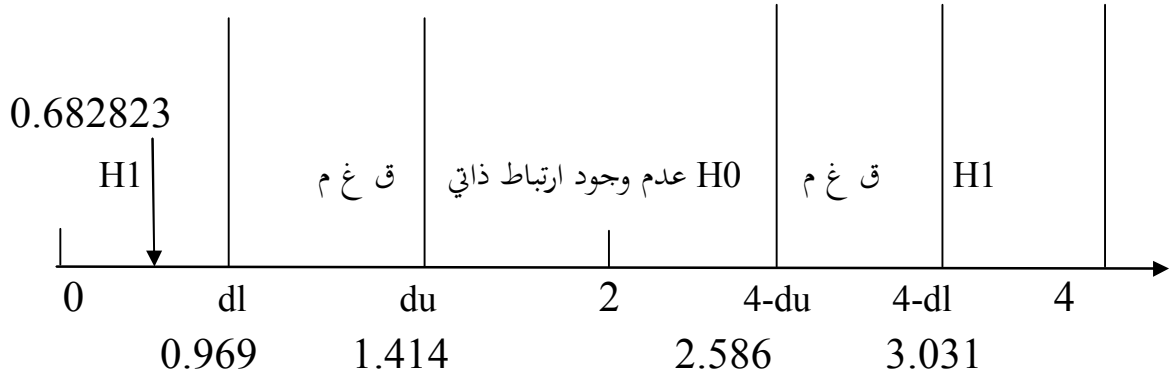
المصدر: اعتمادا على مخرجات EViews10

4. اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي

يعتبر اختبار داربون واتسون (DW) من أهم الاختبارات الشائعة والمستخدمة في اكتشاف الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى ويفترض وجود فرضيتين، فرضية العدم H0 التي تنص على انعدام الارتباط الذاتي في حين الفرضية البديلة H1 تعني وجود ارتباط ذاتي.

وبأخذ قيمة DW المحسوبة المساوية 0.682823 ووضعها في الشكل أدناه نجد أنه لدينا ارتباط ذاتي بين البواقي من الدرجة الأولى

الشكل (08-02) اختبار 1 داربون واتسون DW¹

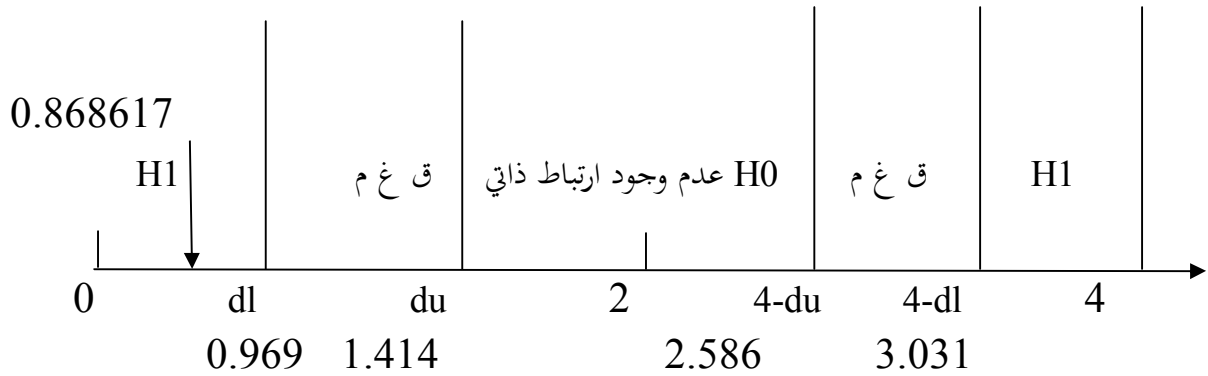


المصدر : من إعداد الطلبة بناء على مخرجات EViews10 وجداول داربون واتسون DW (n=28, k=3).

وللتخلص من هذا المشكل سنقوم بإدراج متغير وهمي متمثل $NX(-1)$ كمستقل في نموذج الدراسة من

أجل إبطاء الارتباط، وكانت النتائج بعد إدراج هذا المتغير الوهمي كالتالي :

الشكل (09-02) اختبار 2 داربون واتسون DW²



المصدر : من إعداد الطالبين بناء على مخرجات EViews10 وجداول داربون واتسون DW (n=28, k=3).

ومن خلال ملاحظة اختبار داربون واتسون DW فإننا نجد وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، وعليه سنقوم

بإدراج متغير انحدار ذاتي (AR) من الدرجة الأولى في النموذج، وبتقديره كان النموذج معنوي مع جميع معلماته

¹ انظر الملحق رقم 03.

² انظر الملحق رقم 05.

باستثناء التضخم الذي كانت القيمة الاحتمالية لمعلمته مساوية لـ: 0.5532 والتي هي أكبر من 5% و 10% كما هي موضحة في الجدول الآتي¹:

الجدول رقم (02-10) مخرجات النموذج بإدراج المتغير AR

Variable	C	GDP	INF	OIL	AR(1)
Std. Error	9.918279	0.116948	0.253682	0.127128	0.126254
t-Statistic	0.974804	-3.985883	-0.602128	8.014874	5.685715
Prob	0.3403	0.0006	0.5532	0.0000	0.0000
F-statistic	59.59406				
(Prob(F-statistic	0.000000				
R-squared	0.931244				
D-W	1.833883				

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات EViews10

ونظرا لعدم معنوية معلمة التضخم قمنا بإبعادها (حذفها) من النموذج وإعادة تقديره من جديد لنحصل على المخرجات التالية²:

الجدول رقم (02-11) مخرجات النموذج بإدراج المتغير AR

Variable	C	GDP	OIL	AR(1)
Std. Error	8.545006	0.111023	0.125281	0.116024
t-Statistic	0.778284	-3.978812	7.972722	6.552767
Prob	0.4443	0.0006	0.0000	0.0000
F-statistic	74.81008			
(Prob(F-statistic	0.000000			
R-squared	0.928625			
D-W	1.776959			

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات EViews10

من خلال الجدول نلاحظ أن النموذج بعد استبعاد التضخم أصبح معنويا كما هو الحال بالنسبة لباقي المعلمات كما أن معامل التحديد أصبح مساويا لـ 92.86%، مع عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي نظرا لوقوع DW في المجال $2 < DW < du$ أي $2 < 1.776959 < 0.901$ مما يعني قبول فرضية العدم.

وسنقوم الآن باختبار التوزيع الطبيعي للنموذج المعدل التالي :

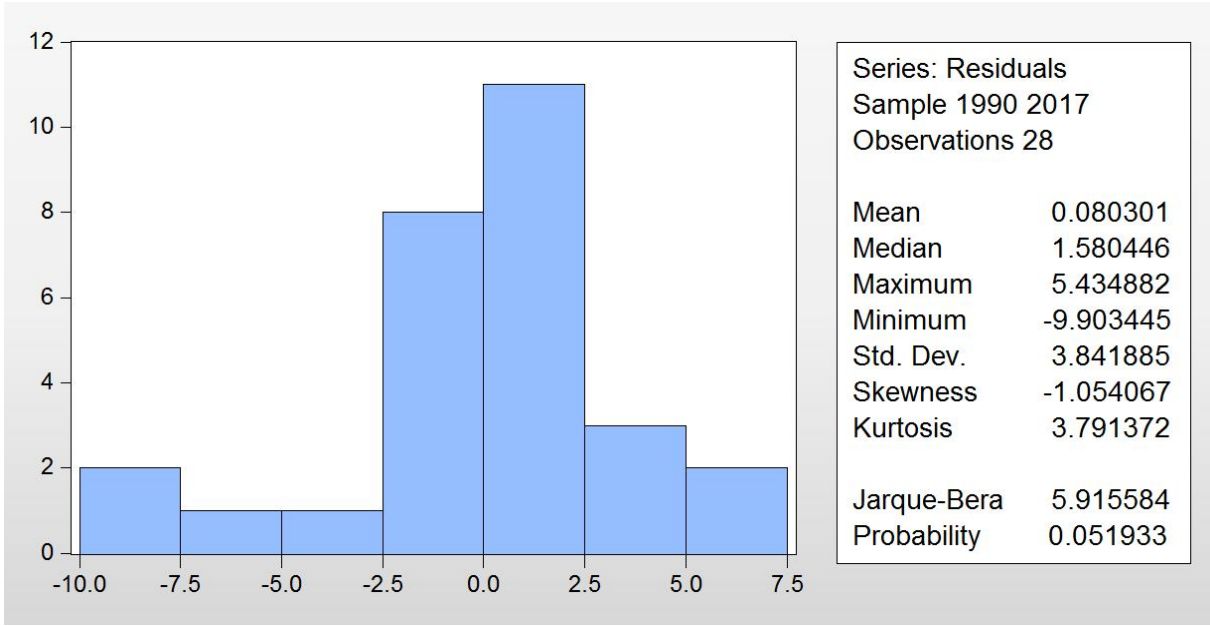
$$NX_t = \gamma_0 + \gamma_1 GDP_t + \gamma_2 OIL_t + \gamma_3 AR_t(1)$$

$$NX = 6.65044596505 + 0.998828052115 * OIL - 0.441738537679 * GDP + [AR(1)=0.760277728759, UNCOND, ESTSMPL="1990 2017"]$$

¹ انظر الملحق رقم 06.

² انظر الملحق رقم 07.

الشكل (10-02) اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: اعتمادا على مخرجات EViews10

من خلال مخرجات EViews10 نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لـ Jarque-Bera مساوية لـ 0.051933 وهي أكبر من 0.05، فإننا نقبل فرضية العدم H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 إذن فان توزيع البواقي للنموذج توزيعا طبيعيا.

5. اختبار التجانس

وهذا الاختبار نقوم به لقياس مدى ثبات تباين الخطأ، وقد قمنا باختبار Breusch-Pagan-Godfrey، للتأكد من ذلك كما هو موضح في الجدول أدناه¹.

الجدول رقم (12-02) اختبار التجانس

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.792609	Prob F(2.25)	0.1873
Obs*R-squared	3.511819	Prob.Chi-Square(2)	0.1728

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات EViews10

من خلال اختبار التجانس المبين في الجدول أعلاه نلاحظ أن معنوية Breusch-Pagan-Godfrey أكبر من 0.05 أي رفض الفرضية البديلة H_1 عدم وجود تجانس وقبول فرضية العدم H_0 أي أن النموذج متجانس.

¹ انظر الملحق رقم 08.

6. اختبار التغيير الهيكلي

لقد اشتملت فترة دراستنا على إجراء قامت به الدولة محاولة منها للتأثير على قيمة الواردات والتحكم فيها حيث سنت بعض الإصلاحات سنة 2009 المتمثلة في فرض وسيلة واحدة للدفع في المعاملات الخارجية ألا وهي الاعتماد المستندي، وبناء عليه قمنا بإجراء اختبار التغيير الهيكلي (Chow) لملاحظة مدى التغيير في الفترتين أي قبل 2009 وبعدها، والجدول التالي يبين نتائج التقدير¹.

الجدول رقم (02-13) اختبار التغيير الهيكلي

Chow Breakpoint Test 2009			
F-statistic	4.521536	Prob F(5,18)	0.0076

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات EViews10

من خلال النتائج المبينة أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لمعامل فيشر (F) بلغت 0.0076 وهي أقل من مستوى المعنوية المفترض 0.05، وهو ما يعني أن التغييرات الهيكلية التي أجريت كان لها أثر على المتغير التابع محل الدراسة.

المطلب الثالث: تحليل وتفسير النتائج

يُشير الجدول الموالي الخاص بتقدير النموذج الميزان التجاري للفترة 1990-2017 إلى النتائج التالية²:

الجدول رقم (02-14) تقدير أثر تقلبات أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة 1990-2017

Variable	C	GDP	OIL	AR(1)
Std. Error	8.545006	0.111023	0.125281	0.116024
t-Statistic	0.778284	-3.978812	7.972722	6.552767
Prob	0.4443	0.0006	0.0000	0.0000
F-statistic	74.81008			
(Prob(F-statistic	0.000000			
R-squared	0.928625			
D-W	1.776959			

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات EViews10

تم تقدير النموذج باستخدام برنامج Eviews10، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، OLS. وبعد التقدير اتضح لنا أن النموذج معنوي ومناسب للتنبؤ وذلك من خلال قبول الفرضية البديلة H1 ورفض فرضية العدم H0، لأن قيمة فيشر مقدرة بـ 74.81008 وقيمتها الاحتمالية كانت مساوية لـ 0 وهي أقل من 0.05.

¹ انظر الملحق رقم 09.² انظر الملحق رقم 10.

أما معامل تحديد النموذج فكان $R^2=0.928625$ وهذا يعني أن التغير في المتغيرات المستقلة (أسعار البترول، الناتج المحلي الإجمالي) يفسر 92.86% من التغير الحادث في المتغير التابع (الميزان التجاري)، وباقي النسبة تعود إلى عوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج وتحسب ضمن قيمة الخطأ العشوائي V. من خلال جدول تقدير النموذج يمكن أن نستخلص النتائج التالية:

- ✓ أسعار النفط لها علاقة طردية وقوية مع وضعية الميزان التجاري الجزائري أي أنه عند ارتفاع أسعار النفط بوحدة واحدة يرتفع رصيد الميزان التجاري بـ 0.99 وحدة.
- ✓ الناتج المحلي الإجمالي له علاقة عكسية مع وضعية الميزان التجاري الجزائري أنه عند ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة فإن رصيد الميزان التجاري سينخفض بـ 0.44 وحدة.
- ✓ حسنت الإصلاحات التجارية التي تبنتها الحكومة الجزائرية العام 2009 من وضعية الميزان التجاري للدولة، وهذا ما أثبتته الدراسة من خلال اختبار التغير الهيكلية لـ Chow، في حين أن الإصلاحات المتمثلة في اعتماد نظام الحصص للحد من الواردات التي قامت بها الدولة على اثر أزمة 2014 لم يظهر أثرها على الميزان التجاري عن طريق اختبار التغير الهيكلية نظرا لقصر الفترة.

خلاصة الفصل

لقد تناولنا في هذا الفصل أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري كما تعرضنا بالتحليل لجملة من المؤشرات الاقتصادية ومدى علاقتها بتقلبات أسعار النفط كما تطرقنا إلى اختيار مجموعة من المتغيرات المستقلة التي لها تأثير على الميزان التجاري، واختبارها بالبرنامج الإحصائي EViews10 لتتوصل في نهاية الفصل إلى النتائج التالية:

- ✓ إن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يتأثر تأثيرا كبيرا بتقلبات أسعار النفط
- ✓ الميزان التجاري الجزائري يتأثر تأثيرا كبيرا بعدة متغيرات اقتصادية أهمها أسعار البترول والنواتج المحلي الإجمالي.

✓ لقد كان للإصلاحات التجارية التي تبنتها الحكومة الجزائرية أثر إيجابي على رصيد الميزان التجاري.

إن الدور الذي يلعبه البترول في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه العوائد البترولية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزمتها، إلا أن الحديث عما فعله البترول بالاقتصاد الجزائري يحاول أن يظهر المفارقات المتعلقة بهذا المورد الذي أفادت عوائده في الكثير من الأحيان الدول التي لا تملكه على حساب الدول البترولية، فقد تسبب الاعتماد المفرط على البترول في تكوين اقتصاد وطني أحادي الجانب والمورد، مما جعله عرضة للصدمات الخارجية، وهو ما حدث سنة 1986 حين انخفضت أسعار البترول إلى أدنى مستوياتها فخلفت بذلك اختلالات هيكلية بارزة فأصبح الاقتصاد الجزائري يتصف بالاقتصاد الريعي التابع للبترول مما تسبب في عدم تنمية الجانب الأخر وهو الأهم للدولة والمتمثل في القطاعات الإنتاجية فانحصرت التمويلات والاستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاع الطاقة وعليه يمكن استنتاج ما يلي:

إن التقلبات السعريّة للبترول من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني استقرارا أو اختلالا وهو ما أكدته أزمة 2014، التي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز مثل الميزان التجاري.

هناك علاقة تشابكية بين الاقتصاد الجزائري وقطاع الطاقة جسدتها التأثيرات الكبيرة لانخفاض أسعار البترول على الكثير من المؤشرات الاقتصادية.

إن الاقتصاد الوطني يبقى عرضة للصدمات الخارجية ما دام معتمدا على البترول كمصدر وحيد للعوائد والإيرادات، فضمان استقرار وتوازن الاقتصاد الجزائري يتطلب من السلطات الجزائرية تفعيل الصادرات غير البترولية والاهتمام أكثر بالقطاعات البديلة.

بعد أن تم تسليط الضوء على مجمل حيثيات الموضوع من خلال القيام بدراسة الإطار النظري لأسعار البترول والميزان التجاري، وكذلك اختبار التغير في أسعار البترول والنتائج المحلي الإجمالي والتضخم وسعر الصرف على الميزان التجاري قياسيا يتم التمكن من اختبار الفرضيات المنطلق منها في البداية.

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: من بين العوامل التي تتحكم في أسعار النفط وتقلبها في الأسواق العالمية نجد عوامل اقتصادية كالعرض والطلب، وأخرى غير اقتصادية وهو ما يؤكد ما نصت عليه الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: للعوائد النفطية دور هام في بناء خطط التنمية الاقتصادية وذلك راجع إلى ما تمثله نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات والتي تجاوزت 97%، وهذا ما يطابق ما جاءت به الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: يتأثر الميزان التجاري الجزائري بكل من أسعار البترول والنتاج المحلي الإجمالي، وهو ما يؤكد نص الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة: لا يتأثر الميزان التجاري الجزائري بالتضخم وسعر الصرف لأن أثرهما غير معنوي عند مستويات الدلالة (1%، 5%، 10%) على التوالي، وهو ما ينفي ما نصت عليه الفرضية الرابعة.

نتائج الدراسة:

وبعد إجراء هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج يمكن تقسيمها إلى قسمين :

النتائج النظرية:

- ✓ للبتترول مكانة هامة في الاقتصاد العالمي الحديث.
- ✓ كل ارتفاع أو انخفاض حاد ومفاجئ يعتبر أزمة نفطية لها تداعيات على اقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة.
- ✓ يدخل في تحديد سعر النفط عدة عوامل مختلفة، التي بدورها تلعب دورا هاما في تقلباته.
- ✓ يعتبر الميزان التجاري أحد أهم بنود ميزان المدفوعات.
- ✓ إن الاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات غالبا ما يرجع إلى وجود عجز أو فائض في الميزان التجاري.
- ✓ يتحدد اختيار طريقة علاج الاختلال في الميزان التجاري وفقا لسبب حدوث الاختلال الواقع.

النتائج التطبيقية:

- ✓ أسعار النفط لها علاقة طردية وقوية مع وضعية الميزان التجاري الجزائري أي أنه عند ارتفاع أسعار النفط بوحدة واحدة يرتفع رصيد الميزان التجاري بـ 0.99 وحدة.
- ✓ الناتج المحلي الإجمالي له علاقة عكسية مع وضعية الميزان التجاري الجزائري أنه عند ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة فإن رصيد الميزان التجاري سينخفض بـ 0.44 وحدة.
- ✓ حسنت الإصلاحات التجارية التي تبنتها الحكومة الجزائرية العام 2009 من وضعية الميزان التجاري للدولة، وهذا ما أثبتته الدراسة من خلال اختبار التغيير الهيكلي لـ Chow، في حين أن الإصلاحات المتمثلة في

اعتماد نظام الحصص للحد من الواردات التي قامت بها الدولة على اثر أزمة 2014 لم يظهر أثرها على الميزان التجاري عن طريق اختبار التغيير الهيكلي نظرا لقصر الفترة.

التوصيات والمقترحات:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة يمكننا تقديم بعض التوصيات والمقترحات والمتمثلة فيما يلي:

- ✓ برغم العلاقة الطردية بين أسعار النفط والميزان التجاري، فالأفضل السعي بجدية أكبر لتشجيع الصادرات خارج المحروقات من خلال رفع النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- ✓ فك الارتباط بين وضعية الميزان التجاري وإشكالية (اليورو/الدولار) باعتماد عملات أخرى في مخالصة صفقات التجارة الخارجية (كمثل اليوان الصيني).
- ✓ ضرورة الانخراط أكثر في التجارة العالمية من خلال الاتفاقيات الدولية، وتحسين أداء الصناعة الوطنية.
- ✓ تطوير مصادر الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية، وترقية القطاعات الحيوية الأخرى كقطاع السياحة والفلاحة.
- ✓ يجب على الحكومة الجزائرية أن تستثمر عوائدها النفطية بفعالية أكثر وأن تحاول الاستفادة من تكلفة الفرصة البديلة، بالقفز إلى مرحلة ما بعد الصناعة كما هو الحال لبعض التجارب في دول الخليج مثلا.

آفاق الدراسة:

لقد تناولت دراستنا هذه أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري للفترة 1990-2017، وهي لا تمثل إلا جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد كما أنه مجهود بشري لا يخلو من النقائص، ونظرا لاتساع الموضوع وإمكانية تناوله من زوايا أخرى وبأبعاد مختلفة نضع بين أيديكم بعض العناوين التي يمكن أن تكون كأسس لبحوث مستقبلية مثل:

- ✓ أثر تنويع الصادرات خارج المحروقات على الميزان التجاري.
- ✓ أثر الاستثمار في القطاع السياحي والخدمي على ميزان المدفوعات.
- ✓ انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر.
- ✓ القطاع الزراعي وإمكانية الخروج من هيمنة البترول على الصادرات.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

I. الكتب:

1. إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008.
2. جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، ط1، دار الأكاديميين، الأردن، 2014.
3. دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، دار اليازوري، الأردن، 2013.
4. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
5. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الأول، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993.
6. شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، ط2، دار المسيرة، الأردن، 2015.
7. عبد الوهاب الشيخ قادر، العوامل المؤثرة في أسعار النفط، دار الوحدة للنشر، السعودية، 2014.
8. عطالله علي الزبون، التجارة الخارجية، الطبعة العربية 2015، دار اليازوري العلمية للنشر، الأردن، 2015.
9. محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون سنة.
10. محمود يونس محمد وعلي عبد الوهاب نجى، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية مصر، 2009.
11. نوزاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، ط1، دار المناهج، الأردن، 2007.

II. الرسائل والمذكرات الجامعية

12. بوعويبة مولود، العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010/2009.
13. بيرش أحمد، أثر الإيرادات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000/2012، رسالة ماجستير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2015/2014.
14. حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص نقود ومالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2009/2008، الشلف.
15. بلقلة إبراهيم، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015/2014.

16. موري سمية، أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014.
17. داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2012/2011.
18. دخلي عبد الرحمان، أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر 2014/1986، رسالة ماجستير، جامعة المدية، 2015/2014.
19. دوحه سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.
20. ريمة بيطام، أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر 2000-2014، رسالة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.
21. علي العمري، تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1970-2006)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2007.
22. عماد سالم محمد أبو ميري، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية وآثارها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2000/2014، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2016.
23. قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، جامعة حسيبية بن بوعلي، الشلف، 2009/2008.
24. مدشن وهيبية، تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2004.
25. وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

III. المجالات والملتقيات

26. بن حدو آمنة وآخرون، مداخلة بعنوان: أثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي الجزائري، ملتقى حول: مابعد البترول: التبادلات التجارية والاختيارات الاقتصادية للدول الأورومتوسطية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 25/24 أبريل 2018.
27. بن دحمان آمنة وآخرون، أثر صدمات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر دراسة قياسية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 09، جانفي 2017.

28. أمينة مخلفي، محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي ج1، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014/2013.
29. دواح بلقاسم ويعقوب مروة، مداخللة بعنوان: أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري، ما بعد البترول: المبادلات التجارية الأوروبية والمتوسطية، جامعة مستغانم، أكتوبر 2018.
30. راهم فريد وبوركاب نبيل، مداخللة بعنوان: انهيار أسعار النفط الأسباب والنتائج، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدمية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، بدون تاريخ.
31. عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، المجلد 15، العدد 1، 2013.
32. مخطار علالي، الصادرات النفطية ودورها في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 8، ديسمبر 2017.
33. مفتاح صالح، المالية الدولية، محاضرات في المالية الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006/2005.
34. موري سمية ولخديمي عبد الحميد، تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر: مقارنة تحليلية وقياسية، ورقة بحثية مقدمة لمجلة البحوث الاقتصادية العربية العدد 71 لسنة 2015.
35. مريم شطبي محمود، مداخللة بعنوان: انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، 14 ماي 2015.

IV. الجرائد والمنشور الرسمية

36. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2002، أبريل 2003.
37. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2005، أبريل 2006.
38. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، جوان 2009.
39. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، جويلية 2013.
40. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، نوفمبر 2017.

V. ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

41. BP Statistical Review of World Energy 2018 Edition 67.
42. Direction Générale des Douanes, Evolution du commerce extérieurs de l'Algérie 1963-.2010

43. Ian Mackenzie, Finance, Professional English in Use, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS.
44. OPEC; Annual Statistical Bulletin 2018, 53rd edition
45. <http://petro-press.com>.
46. <https://slideplayer.com/slide/12348191>
47. [https://www .InflationData.com](https://www.InflationData.com)
48. <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2015/11/5%/>

قائمة الملاحق

الملحق (01) البيانات الإحصائية المدرجة في الدراسة

GDP	ER	INF	OIL	NX	Anee
61.841	12.02	9.272	24.34	1.62	1990
46.685	18.05	25.9	21.04	4.42	1991
49.136	22.39	31.7	20.03	2.431	1992
50.951	24.28	20.5	17.5	1.303	1993
42.43	36.32	29	16.19	-1.025	1994
42.079	47.68	29.8	17.41	-0.521	1995
46.944	54.74	18.7	21.33	4.277	1996
48.203	57.71	5.7	19.62	5.202	1997
48.191	58.76	4.95	13.02	0.81	1998
48.642	66.64	2.6	18.12	3.358	1999
54.793	76.36	0.3	28.77	12.858	2000
54.71	77.26	4.2	24.74	9.192	2001
56.762	69.2	1.43	24.91	6.816	2002
67.86	77.36	4.259	28.73	11.078	2003
85.331	72.06	3.972	38.35	13.775	2004
103.08	73.36	1.382	54.64	25.644	2005
117.03	72.64	2.315	66.05	33.157	2006
134.82	69.36	3.674	74.66	32.532	2007
171	64.58	4.855	98.96	39.819	2008
137.24	72.64	5.743	62.35	5.9	2009

161.2	74.31	3.913	80.35	16.58	2010
200.25	72.85	4.5	112.92	25.961	2011
209.01	77.55	8.916	111.49	20.167	2012
209.72	79	3.255	109.38	9.88	2013
213.95	80.06	2.917	99.68	0.459	2014
166.25	99.5	4.784	52.79	-18.08	2015
159.02	109.43	6.398	44.28	-20.13	2016
174.1	110.97	5.591	54.12	-14.41	2017

الملحق (02) تقدير النموذج الأول

Dependent Variable: NX
 Method: Least Squares
 Date: 06/02/19 Time: 10:56
 Sample: 1990 2017
 Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10.85877	5.575126	1.947717	0.0638
ER	0.068097	0.081783	0.832661	0.4136
GDP	-0.566250	0.065754	-8.611590	0.0000
INF	-0.248416	0.168026	-1.478432	0.1529
OIL	1.138555	0.110343	10.31832	0.0000
R-squared	0.875429	Mean dependent var		8.323929
Adjusted R-squared	0.853764	S.D. dependent var		14.38364
S.E. of regression	5.500412	Akaike info criterion		6.407956
Sum squared resid	695.8542	Schwarz criterion		6.645849
Log likelihood	-84.71138	Hannan-Quinn criter.		6.480682
F-statistic	40.40841	Durbin-Watson stat		0.657604
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق (03) تقدير النموذج الثاني

Dependent Variable: NX
 Method: Least Squares
 Date: 06/02/19 Time: 11:05
 Sample: 1990 2017
 Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	14.82136	2.885578	5.136358	0.0000
GDP	-0.529429	0.048351	-10.94959	0.0000
INF	-0.342463	0.123603	-2.770672	0.0106
OIL	1.085443	0.089462	12.13301	0.0000
R-squared	0.871674	Mean dependent var	8.323929	
Adjusted R-squared	0.855633	S.D. dependent var	14.38364	
S.E. of regression	5.465156	Akaike info criterion	6.366226	
Sum squared resid	716.8304	Schwarz criterion	6.556541	
Log likelihood	-85.12717	Hannan-Quinn criter.	6.424407	
F-statistic	54.34116	Durbin-Watson stat	0.682823	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق (04) تقدير النموذج الثالث

Dependent Variable: NX
 Method: Least Squares
 Date: 06/02/19 Time: 11:14
 Sample: 1990 2017
 Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	66.82082	17.78691	3.756741	0.0010
LER	-0.704667	4.205537	-0.167557	0.8684
LGDP	-58.89740	9.645801	-6.106015	0.0000
LINF	-1.163768	1.912394	-0.608540	0.5488
LOIL	57.73292	8.064572	7.158832	0.0000
R-squared	0.746223	Mean dependent var	8.323929	
Adjusted R-squared	0.702088	S.D. dependent var	14.38364	
S.E. of regression	7.850779	Akaike info criterion	7.119535	
Sum squared resid	1417.599	Schwarz criterion	7.357429	
Log likelihood	-94.67349	Hannan-Quinn criter.	7.192262	
F-statistic	16.90770	Durbin-Watson stat	1.268773	
Prob(F-statistic)	0.000001			

الملحق (05) تقدير النموذج الثاني مع إدراج الإبطاء

Dependent Variable: NX
 Method: Least Squares
 Date: 06/02/19 Time: 12:11
 Sample (adjusted): 1991 2017
 Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	14.02373	3.222825	4.351379	0.0003
GDP	-0.483782	0.068760	-7.035774	0.0000
INF	-0.319868	0.128756	-2.484299	0.0211
OIL	0.977621	0.142154	6.877219	0.0000
NX(-1)	0.125267	0.130013	0.963500	0.3458
R-squared	0.878361	Mean dependent var	8.572222	
Adjusted R-squared	0.856245	S.D. dependent var	14.59636	
S.E. of regression	5.534223	Akaike info criterion	6.425355	
Sum squared resid	673.8078	Schwarz criterion	6.665325	
Log likelihood	-81.74230	Hannan-Quinn criter.	6.496711	
F-statistic	39.71569	Durbin-Watson stat	0.868617	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق (06) تقدير النموذج الثاني مع إدراج AR

Dependent Variable: NX
 Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)
 Date: 06/02/19 Time: 12:18
 Sample: 1990 2017
 Included observations: 28
 Convergence achieved after 19 iterations
 Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.668376	9.918279	0.974804	0.3403
GDP	-0.466140	0.116948	-3.985883	0.0006
INF	-0.152749	0.253682	-0.602128	0.5532
OIL	1.018912	0.127128	8.014874	0.0000
AR(1)	0.717842	0.126254	5.685715	0.0000
SIGMASQ	13.71691	4.663332	2.941440	0.0076
R-squared	0.931244	Mean dependent var	8.323929	
Adjusted R-squared	0.915617	S.D. dependent var	14.38364	
S.E. of regression	4.178264	Akaike info criterion	5.910943	
Sum squared resid	384.0735	Schwarz criterion	6.196415	
Log likelihood	-76.75320	Hannan-Quinn criter.	5.998215	
F-statistic	59.59406	Durbin-Watson stat	1.833883	
Prob(F-statistic)	0.000000			
Inverted AR Roots	.72			

الملحق (07) تقدير النموذج الثاني مع إدراج AR واستبعاد التضخم

Dependent Variable: NX

Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)

Date: 05/27/19 Time: 23:58

Sample: 1990 2017

Included observations: 28

Convergence achieved after 11 iterations

Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.650446	8.545006	0.778284	0.4443
GDP	-0.441739	0.111023	-3.978812	0.0006
OIL	0.998828	0.125281	7.972722	0.0000
AR(1)	0.760278	0.116024	6.552767	0.0000
SIGMASQ	14.23938	4.845722	2.938547	0.0074
R-squared	0.928625	Mean dependent var		8.323929
Adjusted R-squared	0.916212	S.D. dependent var		14.38364
S.E. of regression	4.163520	Akaike info criterion		5.881846
Sum squared resid	398.7028	Schwarz criterion		6.119740
Log likelihood	-77.34584	Hannan-Quinn criter.		5.954572
F-statistic	74.81008	Durbin-Watson stat		1.776959
Prob(F-statistic)	0.000000			
Inverted AR Roots	.76			

الملحق (08) اختبار التجانس

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.792609	Prob. F(2,25)	0.1873
Obs*R-squared	3.511819	Prob. Chi-Square(2)	0.1728
Scaled explained SS	3.200112	Prob. Chi-Square(2)	0.2019

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 06/02/19 Time: 12:40

Sample: 1990 2017

Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.552877	8.907063	0.174342	0.8630
GDP	0.022805	0.203006	0.112335	0.9115
OIL	0.212199	0.378827	0.560147	0.5804

R-squared	0.125422	Mean dependent var	14.23938
Adjusted R-squared	0.055456	S.D. dependent var	23.83143
S.E. of regression	23.16121	Akaike info criterion	9.223792
Sum squared resid	13411.04	Schwarz criterion	9.366528
Log likelihood	-126.1331	Hannan-Quinn criter.	9.267428
F-statistic	1.792609	Durbin-Watson stat	2.880025
Prob(F-statistic)	0.187276		

الملحق (09) اختبار التغيير الهيكلي

Chow Breakpoint Test: 2009

Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints

Equation Sample: 1990 2017

F-statistic	4.521536	Prob. F(5,18)	0.0076
Log likelihood ratio	23.64319	Prob. Chi-Square(5)	0.0003
Wald Statistic	40.08890	Prob. Chi-Square(5)	0.0000

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مقدمة

الفصل الأول:

عموميات حول النفط والميزان التجاري

الفصل الثاني:

الأهمية المالية والاقتصادية لقطاع المحروقات في

الجزائر

الملاحق





قائمة المراجع



الملحق رقم 01

البيانات الإحصائية المدرجة في الدراسة

الملحق رقم 02

تقدير النموذج الأول

الملحق رقم 03

تقدير النموذج الثاني

الملحق رقم 04

تقدير النموذج الثالث

الملحق رقم 05

تقدير النموذج الثاني مع إدراج الإبطاء

الملحق رقم 06

تقدير النموذج الثاني مع إدراج AR

الملحق رقم 07


تقدير النموذج الثاني مع إدراج AR واستبعاد التضخم

الملاحق رقم 08

اختبار التجانس

الملاحق رقم 09

اختبار التغيير الهيكلي



فهرس الجداول



فهرس الأشكال



قائمة الملاحق